تقرير الحوكمة السنوي 2019

QIIB الدولي الإسلامي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .....

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الإخوة أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن الحوكمة ببنك قطر الدولي الإسلامي لعام 2019م امتثالاً للتعميم 68 لعام 2015 لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتطبيقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016 ولائحة وتعليمات الحوكمة الداخلية في البنك .

وانطلاقا من رسالتنا المبنية على "طريقة التوازن" نلتزم في الدولي الإسلامي بمبادئ الحوكمة والعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

ويتبنى الدولي الإسلامي أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة والتي تلائم أعمال البنك وأنشطته وفقاً للتطورات المحيطة به، حيث يلتزم البنك بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة للمساهمين ، بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل يعتمد على الشفافية.

إننا نعمل في الدولي الإسلامي على الالتزام بالقيم والضوابط والعهود والوفاء بها تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا وموردّينا وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح ، وفي ظل استمرار البنك في تطوير البنية التشريعية الخاصة به عقد البنك بتاريخ 2018/5/21 جمعية عامة غير عادية وقام بتعديل النظام الأساس بما يتوافق مع أحدث أنظمة وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة والصادرة عن الجهات الرقابية وعد سياساته بما يتناسب مع هذه التشريعات ، ونسال الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة - العضو المنتدب

تمهيد

عن الدولي الاسلامي..

لقد سجل الدولي الإسلامي نجاحاً كبيراً منذ بدء نشاطه في الأول من يناير 1991م بفضل الدعم والمساندة من قاعدة عملائه القوية وبفضل اتباع سياسات تشغيلية واستثمارية حكيمة ومتوازنة وتحقيق عوائد مجزية على استثمارات الودائع ورأس المال .

- **خدماتنا....**

يقدم الدولي الإسلامي خدمات مصرفية متكاملة وحديثة للعملاء من المؤسسات والأفراد من خلال عدة قنوات تشمل شبكة فروع وصل عددها إلى 20 فرعاً موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء قطر وشبكة أجهزة صراف آلي وصل عددها إلى أكثر من 96 جهاز بالإضافة لخدمات الهاتف المصرفي وخدمات الجوال المصرفي ومركز خدمة للعملاء الذي يقدم خدماته 7/24 وخدمة الإنترنت المصرفي "Internet Banking".

وتتميز خدمات الأفراد لدى الدولي الإسلامي بالسرعة والكفاءة حيث تُنفذ العمليات في فروع البنك باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المصرفية والمعاملات الإلكترونية التي تُسهّل ربط العملاء بالبنك وتقديم خدمات متميزة تتناسب مع احتياجاتهم، وتشمل هذه الخدمات الودائع والتمويل والبطاقات الائتمانية وصناديق الأمانات وخدمات الاستثمار والتحويلات النقدية وتبديل العملة والكثير من الخدمات الأخرى، ويحرص الدولي الإسلامي على تبني تطبيقات وسياسات تهدف إلى رفع مستوى رضا العملاء وتحقيق الجودة الشاملة في مختلف الأنشطة وتقديم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجات مختلف القطاعات .

- **الرسالة والرؤية**

الرسالة: انطلاقا من ثقافتنا المبنية على "طريقة التوازن"، نلتزم في الدولي الإسلامي بالعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية في مجال الحوكمة الإدارية والمسؤولية الاجتماعية.

الرؤيـة: أن يحقق الدولي الإسلامي كشركة وطنية مساهمة عامة أحدث ما توصلت إليه تشريعات وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية .

مبادئ الدولي الإسلامي الأساسية :

1. الهوية
2. الامتياز
3. الالتزام
4. العمل الجماعي
5. النزاهة
6. المسؤولية
7. التقدير
8. خدمة العملاء
9. المهنية
10. التطوير الذاتي

أهداف البنك

- رفع قيمة حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على أساس مستدام.
- الحفاظ على معدلات عالية لكفاية رأس المال ونسب السيولة.
- الحفاظ على مستوى رفيع لحوكمة الشركات.
- الحفاظ على أعلى مستويات التو فق مع المعايير الدولية
- تأمين بيئة عمل عادلة ومحفّزة للموظّفين.

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة 7
تقرير الحوكمة 8
مجلس الإدارة..... 9
أعضاء مجلس إدارة :..... **9**
رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :..... **11**
التزامات أعضاء المجلس..... **12**
اجتماعات مجلس الإدارة **12**
أمين سر مجلس الإدارة :..... **13**
هيئة الرقابة الشرعية..... 13
لجان مجلس الإدارة :..... 14
اللجنة التنفيذية :..... **14**
مهام ومسؤوليات اللجنة : **14**
لجنة التدقيق : **15**
الغرض من لجنة التدقيق:..... **15**
تشكيل لجنة التدقيق:..... **15**
لجنة المخاطر والالتزام..... **17**
لجنة الترشيحات والحوكمة **19**
لجنة المكافآت والتعويضات **20**
الإدارة التنفيذية العليا بالبنك :..... **22**
لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO..... **22**
لجنة التمويل **23**
لجنة المشتريات والمصروفات **23**
لجنة المناقصات والمزايدات..... **23**
لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي :..... **23**
لجان التوظيف :..... **23**
الرقابة الداخلية في البنك **23**

الأدوار والمسؤوليات 24
مجموعة الدفاع الأولى : 24
مجموعة الدفاع الثانية : 25
مجموعة الدفاع الثالثة: 25
نظام الرقابة الداخلية - المخاطر : 26
أنواع المخاطر : 26
معدل كفاية رأس المال 27
مخاطر السيولة 27
المخاطر التشغيلية : 27
استمرارية الأعمال : 28
إدارة الأمن السيبراني ومخاطر أمن المعلومات : 23
قطاع التدقيق الداخلي 29
نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية : 30
الرقابة الخارجية : 32
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات 32
الافصاح والشفافية 33
تضارب المصالح 34
الإفصاح عن عمليات التداول 34
حقوق أصحاب المصالح 35
مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم : 35
سجل المساهمين : 35
حقوق المساهمين في الجمعيات العامة : 36
موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة : 37
حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس 38
توزيع الأرباح على المساهمين : 38
حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية) 38
المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين 39
الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية 39

المخالفات..... 41
العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك 41
الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية..... 42
الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة."..... 42
الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي 43
معلومات عامة 43
ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة..... 44
الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك : 48
الإدارة التنفيذية العليا في البنك 48
المساهمون الرئيسيون 50
الشركات الزميلة 50
تقرير مجلس الإدارة عن مدى ملائمة الرقابة الداخلية 55
تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بحوكمة البنك 58
تقارير مراقب الحسابات 60

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة

يسعى الدولي الإسلامي لتبني أفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة وتطبيق تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بقرار هيئة للأسواق المالية رقم 5 لعام 2016 وقانون الشركات التجارية القطري، ولوائح الحوكمة الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والمعايير والممارسات والأحكام الدولية لقواعد الحوكمة وفقاً لخصوصيات دولة قطر بهدف تعزيز الثقافة المؤسساتية وتطبيق قواعد الإدارة السليمة في البنك بالإضافة إلى الحرص على مراعاة تطبيق المعايير والقيم الإسلامية في جميع معاملات الدولي الإسلامي وبذل الجهد لتطبيق ذلك من خلال تبني عدد من القيم على رأسها الأمانة والبر والتقوى والتي هي قيم عالمية لا اختلاف حولها .

تتمثل أبرز ملامح ممارسات الدولي الإسلامي بالعمل على الوفاء بمتطلبات الحوكمة في التزاماتنا تجاه حقوق المساهمين والعملاء والموظفين وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد مسؤولياتهم وتدريبهم بصفة مستمرة والتأكد من وجود آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ويلتزم الدولي الإسلامي في ضوء التجارب والخبرات المكتسبة واحتياجات العمل وعملاً بالقوانين المحلية والمبادئ والمعايير الوطنية والدولية، بمراجعة وتحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى التي يجب على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري البنك الالتزام بها بصورة دورية لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواكب مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

ويسعى البنك في تقرير الحوكمة السنوي مراعاة المصلحة العامة للمساهمين ومصلحة السوق المدرج بها و قواعد العامة التي وجدت لحماية للمستثمرين وسيقوم بتقريره السنوي المعد والمقدم للسادة المساهمين عن عام 2019م لعرض مدى الالتزام بالأحكام المذكورة لتحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم والتأكد من الالتزام بقواعد الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للجهات الإشرافية وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة.

ويقوم مجلس الإدارة بالعمل على مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة لمبدأ التداول العادل بين المساهمين، وتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة، إضافة الى مراجعة سياسات ومواثيق البنك، الإجراءات الداخلية التي يجب على الجميع الالتزام بها ومنها مواثيق المجلس واللجان ، وسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.

تقرير الحوكمة

يعد مجلس الإدارة تقرير الحوكمة السنوي والذي يتضمن استكمالاً للإفصاحات الدورية خلال السنة المالية وذلك للعرض على السادة المساهمين بغية توضيح مدى التزام البنك بتطبيق أحدث قواعد الحوكمة والإدارة السليمة ، وذلك على الرغم مع وجود رأي مستقل من مر قب الحسابات الخارجي المعين من الجمعية العامة للمساهمين حول إلتزام البنك بتطبيق الحوكمة الإدارة السليمة حسب متطلبات الجهات الرقابية .

مجلس الإدارة

يتولى إدارة البنك حسب النظام الأساسي للبنك مجلس إدارة مكون من (9) أعضاء يتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري حسب قواعد التصويت التراكمي لمدة ثلاثة سنوات حسب الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي ، ويضم مجلس الإدارة الحالي ثلاثة أعضاء مستقلين (الثلث) من ذوي الخبرة من غير المساهمين وقد تم اختيارهم بناء على توصية لجنة الترشيحات والحوكمة في البنك واعتماد تعيينهم من الجمعية العامة للمساهمين بعد موافقة مصرف قطر المركزي عليهم إضافة الى أن أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذين .

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة وممثلي أعضاء مجلس الإدارة في الدولي الإسلامي بمؤهلات وخبرات كبيرة في القطاع المصرفي والمالي كما يتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، ولديهم الوقت الكافي لممارسة أعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه وغاياته وقد أعطى تنوع هيكل أعضاء مجلس الإدارة من مستقلين وتنفيذين وغير تنفيذين ضمان عدم تحكم عضو أو جهة في قرارات المجلس.

إضافة الى أن سعادة رئيس مجلس الإدارة هو العضو المنتدب لمجلس الإدارة ويعتبر عضو تنفيذي إلا أنه ليس له أي منصب تنفيذي كموظف في البنك، وليس عضواً في أيّ من لجنة الترشيحات والحوكمة أو لجنة التدقيق أو لجنة المكافآت أو لجنة المخاطر والالتزام .

وقد تم إعداد "ميثاق المجلس" والذي حدد مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقا لأحكام القانون وأنظمة الحوكمة السارية وقد تم تحديثه خلال عام 2019 ونشره على الموقع الالكتروني للبنك ويعمل مجلس الإدارة على تحديث أنظمته وسياساته بشكل مستمر بما يتناسب مع تعليمات وممارسات حوكمة الشركات في قطر .

وقد تضمنت ساسيات البنك ضمن (معايير وإجراءات انتخاب مجلس الإدارة) خطة للتعاقب الوظيفي للأعضاء مجلس الإدارة في حال الغياب أو الاستقالة بما يتوافق مع القوانين القطرية.

حظر الجمع بين المناصب

يراعي جميع أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بحظر الجميع بين المناصب وتم تأكيد ذلك من خلال إقرارات شخصية بالالتزام بالقانون ولائحة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق .وجميع اعضاء مجلس الادارة مجلس الادارة ملتزمون بحظر الجمع بين المناصب ، وتجدر الإشارة الى ان سعادة الشيخ عبدالله بن ثاني بن عبدالله ال ثاني ممثل العضو شركة التقى للعقارات والمقاولات ، يمثل شركة مجموعة التداول للتجارة في عضويتها بمجلس ادارة شركة مجموعة ازدان القابضة ، حيث تملك شركة مجموعة التداول

للتجارة اكثر من ٥٠% من رأس مال مجموعة ازدان القابضة بما يتوافق مع حكم المادة 98 من قانون الشركات التي استثنت ممثلي الدولة والأشخاص الذين يملكون أكثر من 10% من رأس مال وبما لا يخالف أحكام المادة 7 من لائحة حوكمة الشركات التي نصت على أنه المادة تطبق بما لايخالف أحكام القانون لايوجد أي عضو في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مدرجة

أعضاء مجلس إدارة :

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين الذي عقد بتاريخ 2017/4/3 بعد صدور موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين بناء على دراسة من قبل لجنة الترشيحات واعتماد مجلس الإدارة لهذه التوصيات وعلى الأخص بعد التأكد من استيفاء شروط الترشح بما فيها شرط الاستقلالية للأعضاء المرشحين كمستقلين وأعضاء مجلس الإدارة الحالي على النحو التالي :

1) شركة دانة الصفاة التجارية يمثلها سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – (غير مستقل - تنفيذي)
(2) السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي – نائب رئيس مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)
(3) شركة التقى للعقارات والمقاولات يمثلها سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - عضو مجلس الإدارة (غير مستقل - تنفيذي).
(4) شركة اسيار للتجارة يمثلها سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني– عضو مجلس إدارة (غير مستقل - غير تنفيذي)
(5) شركة فسيل للأعمال والعقارات يمثلها السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي (غير مستقل - تنفيذي)
(6) الإسلامية القطرية للتأمين يمثلها السيد/ هشام مصطفى السحتري (غير مستقل- غير تنفيذي)
(7) شركة مجموعة الرعاية الطبية يمثلها السيد / وليد أحمد السعدي (غير مستقل - غير تنفيذي).
(8) السيد/ حسن عبد الله الذوادي - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي – مستقل)
(9) السيد /د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، ويسعى الى إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، ولم يصدر عنه أية أعمال أو قرارات تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بين المساهمين .

وينص النظام الأساسي الذي تحديثه عام 2019 وميثاق المجلس للبنك على مسؤوليات المجلس بشكل تفصيلي .

وخلال عام 2019 تم إجراء بعض التعديلات على النظام الأساسي من خلال تعديل سعر السهم من خلال تجزأته الى 10 أسهم .

وقد فوض المجلس صلاحيات محددة للإدارة العليا و التنفيذية في البنك ويراجع السياسات الخاصة بعمل الإدارة بشكل دوري ويقوم بتحديث جدول الصلاحيات كل فترة وقد تم خلال عام 2019 .

وقد فوض المجلس الإدارة التنفيذية صلاحيات محددة وفق جدول الصلاحيات المالية إضافة الى الصلاحيات الائتمانية سواء كانت شخصية أو من خلال لجان التمويل المختلفة في البنك وفي ما زاد عن الصلاحيات الممنوحة يتم رفعها للجان المختلفة المفوضة من مجلس الإدارة أولمجلس الإدارة لاعتمادها.

ويعتمد مجلس الإدارة سنوياً جدول تدريبي للسادة أعضاء مجلس الإدارة يتم من خلاله إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على مختلف مستجدات العمل المصرفي والمالي والقانوني الضروري لعمل البنك المصرفي والمالي والقانوني والمرتبط بأعمال البنك .

ويتولى أمين سر مجلس الإدارة إيصال المعلومات والبيانات لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

ولمجلس إدارة البنك وفق النظام الأساسي جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة البنك وقد قام بتفويض بعض صلاحياته الى اللجان التي شكلها وأولى إليها مهام محددة تضمنها سياسة وميثاق كل لجنة .

ويقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات بتقييم نفسه سنويًا ، حيث توضح النتائج السنوية لعام 2019 وجداول الحضور السنوية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و توزيع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة التزام أعضائه بتحقيق مصالح البنك .

رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :

يتولى رئاسة مجلس إدارة البنك سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ممثل شركة دانة الصفاة ويتولى السيد / راشد ناصر الكعبي نائب رئيس مجلس الإدارة أثناء غيابه .

ويتمتع سعادة رئيس مجلس الإدارة بخبرة كبيرة في عمل البنوك والمؤسسات المالية والتأمين .
ويتولى أيضاً رئيس مجلس الإدارة منصب العضو المنتدب عن مجلس الإدارة حيث تم تفويضه ببعض الصلاحيات المحددة من صلاحيات مجلس الإدارة دون يكون له أي مسؤوليات تنفيذية كموظف في البنك .

ورئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني للبنك ولمجلس الإدارة ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة البنك بشكل فعال ومنتج .

وقد تضمن ميثاق مجلس الإدارة المحدث مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومنها اعتماد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة إضافة إلى أي مواضيع يقترحها أعضاء مجلس الادارة. ويتم التواصل مع المساهمين والاستماع الى آرائهم ومتابعة توصياتهم التي يقترحونها من خلال الجمعيات العامة للمساهمين .

التزامات أعضاء المجلس

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة جميعاً بخبرات علمية وعملية في مجال عمل البنوك ويضعون مصلحة البنك والمساهمين و أصحاب المصالح بأولوياتهم ويشاركون بشكل فعال في المواضيع الهامة والمسائل الاستراتيجية للشركة، وفي مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل في البنك .

ويعمل مجلس الإدارة بالإضافة لمسؤولياته المذكورة في النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الى مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضه وأهدافه، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائه بما فيها التقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية ومتابعة إجراءات الحوكمة والإدارة السليمة والتأكد من تطبيقها بالشكل الأمثل من خلال تقرير الحوكمة السنوي للبنك .

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتصريح عن البنك عين مجلس الإدارة السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي للبنك المتحدث الرسمي باسم البنك وذلك بغية تحقيق متطلبات عمليات الإفصاح

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة مرفقاً به جدول الأعمال قبل فترة تقديرية بعشرة أيام، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال ويتم اتخاذ القرارات المستعجلة بالتمرير من جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك عند الضرورة و يتم إعادة عرض هذه المواضيع في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة ويراعى أن لا تتجاوز المدة بين إجتماع مجلس الإدارة والاجتماع الذي يليه ثلاثة أشهر .

وقد تم عقد عدد 11 اجتماع لمجلس الإدارة خلال عام 2019 وفق جدول الحضور المرفق بنهاية التقرير.

مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

خلال عام 2019 تم صرف مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة لا تتجاوز 1.3% من صافي أرباح السنة المالية السابقة منها مبلغ (10.000.000) فقط عشرة ملايين ريال قطري مكافآت السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام السنة المالية 2018 وزعت بالتساوي بين أعضاء مجلس الإدارة وحصة عضوين لسعادة رئيس مجلس الإدارة ، إضافة الى بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2019 وهي 10 آلاف ريال لكل جلسة بحد أقصى 50 ألف ريال عن المجلس أو كل لجنة من لجان المجلس وذلك حسب لائحة بدلات أعضاء مجلس الإدارة وتعليمات مصرف قطر المركزي والبدل الشهري لسعادة

العضو المنتدب للإشراف المباشر على أعمال البنك اليومية خلال عام 2019 حسب ما تم اعتماده من الجمعية العامة للمساهمين .

وتعتمد مكافآت المجلس وعلى الأخص ببدل الحضور على عدد مشاركة العضو في مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة واللجان التي حضرها .

كما بلغت التعويضات المالية لأعضاء الادارة التنفيذية وإدراة البنك مبلغ (26.235.000) فقط ستة وعشرون مليون ومائتان وخمسة وثلاثون ألف ريال قطري فقط صرفت عام 2019 عن السنة المالية2018 .

أمين سر مجلس الإدارة :

أمين السر المكلف من مجلس الإدارة يحمل شهادة في القانون ولديه خبرة في أمانة سر شركة مساهمة لفترة تقارب 16 سنة إضافة إلى خبرته في مجال العمل المصرفي والمالي . وتم تكليفه من مجلس الإدارة للقيام بمهام تدوين كافة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وحفظها وأرشفتها بطريقة تسهل الرجوع إليها إضافة الى المسؤوليات المطلوبة منه حسب لائحة الحوكمة والوصف الوظيفي لهذا العمل.

ومن مهام أمين السر تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس والجمعيات العمومية وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما يقوم أمين سر المجلس وتحت اشراف الرئيس بتأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين كما يقوم بالتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

هيئة الرقابة الشرعية

حسب النظام الأساسي للبنك تتكون هيئة رقابة شرعية في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من خلال الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة للحصول على المشورة الشرعية فيما يتعلق بأعمال البنك وقد عينت الجمعية العامة للمساهمين ثلاثة أعضاء من خيرة علماء الشريعة في قطر والخليج ومختصين في علميات التمويل الاسلامي من أصحاب الخبرة و الاختصاص في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الخدمات والأعمال المرتبطة بالمؤسسات المالية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بدءً من عام 2017 وهم :

1. فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية
2. فضيلة الشيخ الدكتور/عبد الستار أبو غدة - عضو الهيئة
3. فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين - عضو الهيئة

وقدمت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2019 تقريرها عن السنة السابقة للجمعية العامة للمساهمين كما جرى كل سنة اعداد تقرير سنوي بنتيجة اطلاعها على أعمال البنك وعقودها وأوراقها وقد أكد التقرير على أن البنك يراعي في أعماله المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ويلتزم بتعليمات وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية .

لجان مجلس الإدارة :

اللجنة التنفيذية :

تشكيل اللجنة : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء ثلاثة منهم أعضاء مجلس الإدارة وتم تسمية رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وتضم اللجنة الرئيس التنفيذي عضوا رابعاً وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالعمل المصرفي والاستثمار الأمثل لموارد البنك وتسريع عمليات منح الائتمان في الصلاحيات التي تزيد عن صلاحية الإدارة التنفيذية والاشراف على سياسات البنك العامة وعملية تطوير أنظمة وبرامج البنك .

وحالياً تشكل اللجنة التنفيذية وفق ما يلي :

(1) سعادة الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب - الرئيس

(2) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – عضو اللجنة -

(3) السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي - عضو مجلس إدارة - عضو اللجنة

(4) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي - عضو اللجنة

مهام ومسؤوليات اللجنة :

الاشراف على إدارة البنك في حال عدم انعقاد المجلس في فترات متقاربة وإيجاد علاقة مستمرة بين مجلس الإدارة وإدارة البنك وإصدار الموافقات على منح التمويل المحلي ضمن الصلاحيات المخولة للجنة حسب سياسة التمويل المعتمدة من مجلس الإدارة ورفع التوصيات الى مجلس الإدارة للدخول في استثمارات خارجية أو في عمليات تمويل دولية أو الدخول في صكوك محلية ودولية أو صناديق دولية .

إضافة الى الإشراف على سياسة البنك العامة وتطوير أنظمة وبرامج البنك ومراجعة الهيكل التنظيمي وتوزيع الفروع واعتماد توزيعات أرباح أصحاب الودائع وحسابات التوفير تحت الطلب ..... الخ .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

وتضمنت توصيات اللجنة خلال اجتماعاتها منح التمويل الائتماني حسب الصلاحيات الممنوحة للجنة من مجلس الإدارة إضافة الى مواضيع تتعلق بالسياسات والتطوير وتوزيعات الأرباح تحت الحساب للمودعين تحت الحساب .

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية عدد (5) اجتماعات خلال عام 2019 .

لجنة التدقيق :

تعد لجنة التدقيق في البنك من اللجان الرئيسية المشكّلة من قبل المجلس بما يضمن استقلاليتها، وقد تم اعتماد ميثاق اللجنة الذي يظنم عملها ، ويجب أن لا يقل عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة عن ستة اجتماعات مع أفضلية أن تكون اجتماعاتها متزامنة مع المواعيد المنتظمة لاجتماعات مجلس الإدارة و يجوز للجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي و رئيس قطاع التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي و أي موظف آخر.

الغرض من لجنة التدقيق:

هو مساعدة مجلس الإدارة (أو السلطات الإشرافية الأخرى) في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد و عرض التقارير المالية وتقارير التدقيق الداخلي ، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك بشكل عام.

تشكيل لجنة التدقيق:

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء و أغلب أعضاء لجنة التدقيق من أعضاء المجلس المستقلين وغير التنفيذيين وأصحاب خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية ومواضيع التدقيق، .

وقد تم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بقرار من مجلس الإدارة خلال عام 2017م وفق مايلي :

(1) السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي -عضو مجلس إدارة (مستقل- غير تنفيذي) - رئيس اللجنة

(2) السيد/ حسن عبد الله الذوادي- عضو مجلس إدارة (مستقل- غير تنفيذي) - عضو اللجنة

(3) السيد / وليد أحمد السعدي – عضو مجلس إدارة (غير مستقل- غير تنفيذي) - عضو اللجنة

مسؤولية لجنة التدقيق :

لجنة التدقيق الداخلي لديها مسؤوليات متعددة أهمها :

البيانات المالية: مراجعة ومصادقة على القوائم المالية المرحلية و السنوية الختامية للبنك ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية و المدقق الخارجي و الموازنة المخصصة لذلك ومراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع التدقيق الداخلي و المدقق الخارجي ... الخ .

الرقابة الداخلية : مراجعة مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية ونظام التحكم و التحوط للمخاطر الكلية و نظام الرقابة المالية و الممارسات المحاسبية و المالية للبنك. وفعالية الرقابة الداخلية في البنك بشأن اعداد البيانات المالية السنوية و المرحلية ، ويشمل ذلك أمن و رقابة تقنيات المعلومات.

التدقيق الداخلي : تولى التدقيق الداخلي كافة الأمور المتعلقة بإدارة التدقيق الداخلي مثل مراجعة و اعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي و مراجعة فعالية التدقيق الداخلي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة باختيار وتعيين وإنهاء خدمات رئيس قطاع التدقيق الداخلي ، وتقييم مدى كفاءة العاملين في قطاع التدقيق.

ومراجعة فعالية أعمال التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بالمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.

التدقيق الخارجي: متابعة كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي كالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والأتعاب، ونتائج التدقيق للمهام التي تم تكليفه بها ومراجعة نطاق التدقيق والتأكد استقلالية المدققين ويشمل ذلك أي خدمات أخرى يقدمها المدقق الخارجي للبنك.

التقيد بالأنظمة والقوانين: مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين ونتائج التحقيقات والمتابعات التي تجريها الإدارة (وتشمل الإجراءات التأديبية) بشأن حالات عدم الالتزام و نتائج الفحوصات التي قد تجريها الأجهزة الاشرافية والرقابية، ونتائج ملاحظات المدققين ومراجعة عمليات تبليغ قواعد السلوك الى العاملين في البنك ، ومراقبة التقيد بها والحصول على تحديثات دورية من الإدارة التنفيذية والمستشار القانوني ومسئول الالتزام للبنك بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للقوانين و الأنظمة .

الوصول الى المعلومات والسجلات: تتمتع لجنة التدقيق بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين، ولها سلطة طلب أي معلومات من الموظفين أو الأطراف الخارجية بغية الوفاء بمسؤولياتها.

التبليغ و إصدار التقارير:-إصدار التقارير لمجلس الإدارة بصورة دورية بشأن نشاطات اللجنة و الموضوعات والتوصيات المتعلقة بها و مراجعة التقارير الأخرى التي يصدرها البنك و المتعلقة بمسؤوليات اللجنة.

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنت قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة التدقيق خلال عام 2018 عدد (6) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

وقدمت توصيات مختلفة كالتوصية بتعين مراقب الحسابات الخارجي ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي ورفع توصيات للإدارة التنفيذية لتصحيح وتصويب أي مخالفات .

لجنة المخاطر والالتزام

الغرض من اللجنة :

مساعدة مجلس الإدارة و السلطات الإشرافية الأخرى في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية تقليل مخاطر البنك من جميع الجوانب المالية والتشغيلية والمصرفية ، والتأكد من فعالية نظام العمل المصرفي والرقابة الثنائية وحصر مخاطر البنك من كافة النواحي والمالية والقانونية والتشغيلية من خلال تحقيق بيئة أمنه للبنك بشكل عام والإشراف على قطاع المخاطر والإدارات التابعة له .

و متابعة ضبط المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب و الإشراف على امتثال البنك لمتطلبات الجهات الرقابية و التأكد من وجود الضوابط اللازمة و الأنظمة الآلية المساندة التي تساهم في مساندة و تعزيز الالتزام بالإضافة إلى تعزيز بيئة وثقافة الالتزام بالبنك .

تشكيل وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة عضوين منهم الرئيس من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى الرئيس التنفيذي .

(1) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - رئيس اللجنة

(2) السيد / هشام مصطفى السحتري - عضو اللجنة .

(3) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي - عضو اللجنة .

من مسؤوليات لجنة المخاطر والالتزام :

1) وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة انشطه البنك واعتمادها من مجلس الإدارة، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري .

2) وضع سياسات إدارة المخاطر في البنك تتناسب مع وضع وخصوصية البنك وحجم وتنوع انشطته وطبيعة المخاطر التي يواجهها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من المجلس وبحيث تتضمن هذه السياسات إجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر، وتحديد سقوف عليا للتعرض للمخاطر، ووجود نظام شامل لمراقبة المخاطر بشكل منتظم ، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري .

3) اعتماد سياسة وإجراءات عمل فاعلة لمراقبة الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات الرقابية وإجراءات وقائية لضمان الالتزام، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها .

4) تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك وأي تجاوزات عن القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والاطلاع ومراجعة التقارير الواردة من قطاع إدارة المخاطر.

5) التحقق من وجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر وذلك وفق نظام واضح لإدارة المخاطر يعمل على تحديد وقياس وضبط والتحوط لكافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية والسبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها، والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها .

6) التأكد من وجود خطة طوارئ وسياسة حماية لدى البنك تنسجم وأهداف إدارة المخاطر ومراجعة تقارير مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام ورفع التقارير والتوصيات الخاصة بالمخاطر الى مجلس الإدارة وأن مجلس الإدارة يولي اهتماماً خاصاً بنوعية ودقة واكتمالية ومصدر البيانات المستخدمة لتحديد وقياس المخاطر .

7) متابعة أعمال إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب و مراجعة تقاريره الدورية الربعية وجميع ما يتعلق بأعمال الإدارة .

8) راجعة التقارير الدورية الصادرة عن إدارة الالتزام و إصدار التوجيهات المرتبطة بنتائج التقارير .

9) مراجعة الخطة السنوية الخاصة بإدارة الالتزام

10) متابعة المنهج المبني على المخاطر و مراجعة أبرز مخاطر غسل الأموال التي يتعرض لها البنك و متابعة تطبيق الضوابط الرقابية لمنع و تقليل هذه المخاطر .

11) التأكد من وجود برنامج تدريبي شامل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يغطي كافة موظفي البنك بالإضافة إلى وجود برامج تدريبية متخصصة لتطوير موظفي إدارة الالتزام .

وقد راجعت اللجنة التقارير الربع سنوية الخاصة بمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل وتقارير الالتزام وتقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وقامت بمراجعة تحديثات سياسات المخاطر والالتزام وقدمت توصياتها المختلفة لإدارة البنك.

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

اجتمعت لجنة المخاطر والالتزام خلال عام 2019 عدد (6) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

لجنة الترشيحات والحوكمة

الغرض من اللجنة :

تقديم مساعدة مجلس الإدارة في التوصية باختيار الأعضاء المناسبين لعضوية مجلس الإدارة من المستقلين ومراجعة مؤهلات وشروط المرشحين لمجلس الإدارة والتحقق من انطباق الشروط المحددة لعضوية مجلس الإدارة أو لوظائف البنك العليا والتأكد من تطبيق البنك لأفضل معايير الحوكمة في البنك والإدارة السليمة بما يتناسب مع تعليمات مصرف قطر المركزي .

تشكيل اللجنة : يتم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وقد تم تشكيل لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2018 وتعيين رئيس اللجنة وفق ما يلي :

(1) السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي - عضو مجلس إدارة -رئيس اللجنة

(2) سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني– عضو الجنة

(3) السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي- عضو اللجنة

بعض مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة :

- اختيار الأشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية مجلس الإدارة من المتقدمين للترشح لعضوية مجلس الإدارة دون حرمان أحد من الأعضاء غير المستقلين للترشح من عضوية مجلس الإدارة واختيار المسؤولين الرئيسين في الإدارة التنفيذية بالبنك وفق المؤهلات للمرشح واختيار الشخص المناسب بالمكان المناسب وحسب الشروط التي تضعها اللجنة لكل وظيفة .
- وضع خطة ملائمة لإحلال واستبدال أعضاء المجلس بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي .

- مراجعة سياسات الموارد البشرية بشكل عام للتأكد من وجود خطة إحلال (تعاقب وظيفي) للأعضاء مجلس الإدارة وللمسؤولين الرئيسيين في البنك .
- تقييم مدى فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وفق الأسس التي تضعها اللجنة لذلك وتقييم أداء المسؤولين الرئيسين في الإدارة العليا والتنفيذية في البنك ومدى تحقيقهم للأهداف المطلوبة ورفع هذا التقييم للجنة المكافآت ومجلس الإدارة .
- الإشراف على إعداد دليل وسياسات الحوكمة في البنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة المختصة في البنك والإشراف على إصدار تقرير الحوكمة السنوية .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع يعد لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

وخلال اجتماعاتها قدمت توصيات عديدة لمجلس الإدارة منها اعتماد تقرير الحوكمة السنوي للبنك والتأكد من مدى توافقه مع لائحة حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر لأسواق المالية وتقييم لجان المجلس وأعضاء المجلس وإجراء تقييم للإدارة التنفيذية العليا في البنك وترقية بعض المسؤولين .

اجتمعت لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2019 عدد (2) اجتماع وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

لجنة المكافآت والتعويضات

الغرض من اللجنة :

التأكد من تحقيق العدالة والاستقلالية في منح المكافآت والتعويضات والحوافز في البنك من خلال سياسات وأسس سليمة وموضوعية تعتمد على ما تم تقديمه للبنك وكان له الدور الإيجابي في تحقيق نمو بإيرادات البنك باقل مخاطر ممكنة .

تشكيل اللجنة : تشكل اللجنة بقرار مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة ، وقد تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المكافآت والحوافز خلال عام 2017 وفق ما يلي :

(1) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني - رئيس اللجنة .

(2) سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثان - عضو اللجنة .

(3) السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي - عضو اللجنة .

بعض مسؤوليات وأهداف لجنة المكافآت والحو قز

- الإشراف على سياسات وممارسات المكافآت والتعويضات والمزايا الخاصة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا والتنفيذية وجميع الوظائف المعتمدة وضمان مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية ومراعاة مصلحة البنك والمساهمين وموافقتها لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة بعد مراجعة عمليات التقييم التي تقوم بها لجنة الترشيحات لأداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية والتأكد من أن سياسات منح المكافآت والحوافز المعتمدة من قبل المجلس تتماشى مع التعليمات المنظمة وأفضل الممارسات المصرفية والدولية بهذا الشأن والتأكد من أن سياسة منح المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.

- العمل مع لجنة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة بموجب نظام منح المكافآت المعتمد على تقييم المخاطر وأن المكافآت في البنك تعتمد على نظام موضوعي لقياس الأداء يرتبط بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية من أجل تقييم وقياس أداء الموظفين بمختلف المستويات .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع يعد لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

وخلال اجتماعها عام 2019 قدم توصيات بالمكافآت الخاصة بالعام الذي سبقه الى مجلس الإدارة ووفق الصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة واعتمدت منحة مكافآة خاصة لموظفي البنك .

اجتمعت لجنة المكافآت والحو قز خلال عام 2019 عدد (2) اجتماع وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

تقيم مجلس الإدارة : يتم إجراء تقييم شامل لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال مراجعة نتائج الأعمال السنوية واجتماعات اللجان وفق كشوف حضور الاجتماعات والتي توضح أن أعضاء مجلس الإدارة قد وزعوا المسؤوليات فيما بينهم وقاموا بدور فعال في إدارة البنك من خلال لجانه التي نفذت أهداف البنك .وبناء على تقييم مجلس الإدارة لنفسه تم تكليف لجنة الترشيحات والحوكمة بمراجعة تقييم إضافي لأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من توزع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة وفق تشكيل لجان مجلس الإدارة الحالية .

الإدارة التنفيذية العليا بالبنك :

تطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة فقد تبنت إدارة البنك تطبيق سياسة الفصل بين المهام التنفيذية ومجلس الإدارة حيث تتولى الإدارة التنفيذية على رأسها السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي وهو الرئيس التنفيذي للبنك ويتولى مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك ويساعده في ذلك الإدارة التنفيذية من أصحاب الخبرات في الأعمال المصرفية والمالية من ذوي المؤهلات والخبرات المتميزة ،وقد تم وضع صلاحيات محددة لإدارة البنك حسب المستوى الإداري من خلال السلطات والصلاحيات المالية أو من خلال الصلاحيات بمنح وتعديل الائتمان للعملاء في البنك ، كما يستعين الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه بلجان إدارية متخصصة تشمل مجالات وأعمال البنك المختلفة تتشكل من المدراء المتخصصين من ذوي الكفاءات والمؤهلات المتميزة حيث تم تشكيل اللجان الإدارية منها :

لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO تتولى اللجنة الموجودات والمطلوبات مراقبة حركة الأموال في البنك (الموجودات والمطلوبات) من خلال التقارير المالية والرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذ الإدارة التنفيذية لتوصيات وقرارات اللجنة بما يضمن تحقيق أعلى عائد للمودعين والمساهمين في ظل الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي.

لجنة التمويل : تتولى اللجنة دراسة الموافقات على عمليات التمويل بأنواعه المختلفة والتي تعرض عليها في حدود الصلاحيات الممنوحة للجنة وفقاً لسياسة صلاحيات التمويل والاستثمار والمعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم اللجنة بأداء خدمات التمويل بالسرعة المطلوبة وفي إطار مبدأ تفويض الصلاحيات بما يضمن تحقيق مصلحة البنك وأداء أفضل الخدمات للعملاء ووفق المعايير المهنية الصحيحة في إطار الالتزام بقواعد ومحددات وتعليمات الجهات الإشرافية والرقابية.

لجنة المشتريات والمصروفات : تتولى اللجنة دراسة والموافقة على النفقات الجارية والرأسمالية للبنك في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة المناقصات والمز يدات : تتولى اللجنة الدراسة والموافقة على المناقصات والمزايدات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي : تتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف الأنشطة لتنفيذ خطط وأعمال البنك ، كما تعتمد اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة

لجان التوظيف : تتولى اللجنة حسب المستوى المشكلة على أساسه مقابلة واختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف الإدارية وتعتمد قرارتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية

.

هي لجنة الاستثمار والسقوف توصي بعمليات الاستثمار الخارجية ومنح سقوف للبلدان والعملات والبنوك قبل عرضها على مجلس الإدارة .

لجنة المو قع والفروع. تقوم بدراسة وإختيار الأماكن التي ترغب ابلتوجد المستقبلي فيها سواء للفروع أو الصرافات الآلية أو إغلاقها لعدم الجدوى من تواجدها .

الرقابة الداخلية في البنك

اعتمد البنك هيكل للرقابة الداخلية ويتمثل في مجموعة من توجيهات ومبادئ وإجراءات تحدد الصلاحيات ضمن سياسة خاصة بالرقابة الداخلية لتكون نتاج تعاون بين الجهات الرقابية للبنك وتحقيق أعلى معايير للرقابة وللتأكد من الحوكمة الداخلية وخلق بيئة عمل تكفل انسجام وتوافق في المهام والمسؤوليات الرئيسية المسندة من خلالها الى القطاعات الرقابية وتتوافق هذه السياسة مع أفضل ممارسات مؤسسة معهد المدققين الداخليين (IIA) ، ولجنة المنظمات الداعمة (COSO)، ولجنة الإشراف المصرفي (Basel).

وفي إطار سعي البنك في تطوير البنية الرقابية في البنك تعاقد مع أفضل الشركات العالمية المتخصصة في أعمال الرقابة الداخلية فتعاقد خلال عام 2019 مع مكتب (KPMG) كي بي أم جي على للاستعانة بهم

لتقييم اعمال وبنية البنك الرقابية وعلى جودة التقارير المالية من خلال لأعداد تقرير شامل وأخذ عينات من جميع قطاعات وإدارات البنك .

وقد تم اعتبار إدارات الأعمال، التشغيل و الدعم بمثابة (خط الدفاع الأول) و"تملك" مسئولية مكافحة المخاطر الخاصة بها، كل منها بما يخصها من المخاطر بالقدر الموجود داخل تخصصها، مسئولياتها و الأنشطة التي تزاولها. ويتضمن ذلك تقييم الضوابط المطبقة لديها و مراقبة فاعليتها وهو المسؤول عن التأكد من توافر عناصر مكافحة المخاطر والرقابة كجزء من العمليات اليومية .

أما القطاعات الرقابية كقطاع المخاطر و الرقابة المالية، ومراقبة الالتزام تعتبر خط الدفاع الثاني، والتي تعتبر المسؤولة عن مزيد من عمليات التحديد والقياس والمراقبة ورفع التقارير بالمخاطر على مستوى المؤسسة ككل وبشكل منفصل و مستقل عن مسئوليات (خط الدفاع الأول).

أما خط الدفاع الثالث فهو من مسؤوليات ووظائف قطاع التدقيق الداخلي و الرقابة الشرعية وهو المسؤول عن القيام بأعمال التدقيق على أساس المخاطر ، وعمليات تدقيق ومراجعات عامة لطمأنه مجلس الإدارة والمساهمين بأن البنك يعمل ضمن الإطار العام للحكومة الشاملة ، بما في ذلك الإطار العام لحوكمة المخاطر .

أن بيئة الرقابة الداخلية هي الطريقة المنهجية الأساسية للحد من المخاطر ولمعالجة الفجوات الإجرائية لأجل تحقيق أهداف بنك قطر الدولي الإسلامي بصورة فاعلة، لذلك فان هذه السياسة تبرز المكونات والمبادئ والعوامل التي يتشكل منها الإطار العام للرقابة الداخلية للبنك .

وتحدد الأقسام التالية في السياسة و بوضوح مسؤوليات كل وحدات البنك وفقا لطبيعتها ، إلى الحد الذى تستوعب فيه كل وحدة كامل دورها و مسئولياتها داخل الإطار العام للمخاطر والرقابة.

الأدوار والمسؤوليات

مجموعة الدفاع الأولى :

لقد أقيمت مجموعة الدفاع الأولى / خط الدفاع الأول لمساندة إدارة البنك ومجلس الإدارة في تحقيق ما يستهدفانه من استراتيجيات وخدمة متميزة، ولتأمين بيئة تشغيلية خاضعة للرقابة. وتدار مسؤوليات هذا الخط من جانب قطاعات الأعمال والتشغيل (وهم خطوط الأعمال ، الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ، التشغيل والدعم) الذين تتسم أنشطتهم في خلق و/أو إدارة المخاطر التي بإمكانها تيسير تحقيق أهداف المنظمة أو الحيلولة دون تحقيقها .

للمجموعة الأولى هي المجموعة التي تتحكم و تدير المخاطر الخاصة بها (Risk Owners)، وهى المنوطة بتصميم وتنفيذ ما يضعه البنك والجهات النظامية (مصرف قطر المركزي- افضل الممارسات، خلافه) من وسائل رقابية للتعامل مع تلك المخاطر بما يشمل اجراءات الرقابة الثنائية المستندات الإجرائية لإسناد مهام الرقابة المزدوجة ، والفصل بين المهام ، وتعارض المصالح ، و خلافه من الضوابط التي تتبعها و تنفذها

خلال عملياتها اليومية ، تطوير منتجاتها ، و اختيارها و اختبارها لما تستخدمه من أنظمة وما تعتمده من خدمات و خطط.

إن مسؤوليات الأفراد بمجموعة الدفاع الأولى (تبعا لكل مسئولية او تخصص) تتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب نطاق العمل المسند لكل فرد منهم وما يقوم على إدارته من مخاطر .

مجموعة الدفاع الثانية :

أقيم خط الدفاع الثاني لدعم إدارة البنك بما تقدمه تلك المجموعة من خبرات رقابية و افضل الممارسات، والقدرة على تقديم المشورة بجانب مجموعة الدفاع الأولى بما يكفل فاعلية مراقبة وإدارة المخاطر.

تمارس مهام خط الدفاع الثاني بشكل مستقل عن أنشطة مراقبة المخاطر التي يقوم بها خط الدفاع الأول، غير أنها تبقى تحت سيطرة وتوجيه الإدارة التنفيذية و/ أو ما يتبعها من لجان تابعة لمجلس الإدارة.

المهام الخاصة بخط الدفاع الثاني ببنك قطر الدولي الإسلامي تتولاها إدارات الالتزام / مكافحة غسل الأموال/ الحوكمة/ المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل، (الخط التابع للجنة مجلس إدارة) والرقابة المالية والأمن السيبراني .

مجموعة الدفاع الثالثة:

والتي تتألف من :

التدقيق الداخلي : يوفر ضمانات مستقلة للتأكد من أن جهود خطى الدفاع الأول والثاني تتوافق مع توقعات كلا من إدارة البنك ومجلس الإدارة بشان فاعلية وكفاية إجراءات الحوكمة والرقابة الداخلية. ولا يسمح بتاتا للخط الثالث بالقيام بالمهام الإدارية لضمان موضوعيته واستقلاله التنظيمي.

يشمل نطاق عمل تلك المجموعة كافة أوجه عمليات البنك وأنشطته بما يشمل نطاق عمل مجموعتي الدفاع الأولى والثانية.

امتثال الشريعة : يوفر ضمانات مستقله لهيئة الرقابة الشرعية للتأكيد ان جميع خدمات ومنتجات البنك تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وخلال عام 2019 لم يظهر لدى البنك إي اخفاقات أو حوادث ناتجة عن ضعف أو قصور في الرقابة الداخلية في البنك لمتانة الضوابط الرقابية على مختلف المستويات في البنك

نظام الرقابة الداخلية - المخاطر :

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك من خلال العديد من الآليات المحددة لتقييم تلك المخاطر والتحكم بها، ومن اهم هذه الآليات التركيز على المهام والمسؤوليات المحددة مسبقاً ابتداء من مجلس الإدارة ومروراً باللجان والإدارات المختلفة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك حيث إن كل موظف في البنك مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند القيام بواجباته. وتمثل إدارة المخاطر أحد أهم العناصر الهامة للبنك لضمان استمرار تحقيق النمو والربحية . وقد تم تقسيم قطاع المخاطر وفق نوع المخاطر الذي يتعرض له البنك وهي :

أنواع المخاطر :

مخاطر الائتمان : يواجه البنك مخاطر ائتمانية تتمثل بتعثر العملاء وعدم قدرتهم على السداد او الالتزام بجداول السداد وبالتالي مخاطر عدم استرداد البنك لأمواله ولمواجهة مخاطر الائتمان وتخفيفها يقوم البنك بما يلي:

على المستوى الفردي لكل عميل: حيث يتم عرض مذكرات الائتمان (الدراسة الائتمانية) لكل عميل على إدارة المخاطر لتقييم مخاطر الائتمان قبل منح التمويل للعميل ويتم التوصية بعد دراسة أوضاع العميل.

على مستوى محفظة الائتمان (التمويل) : سواء كان التمويل تابع لقطاع الخدمات المصرفية للشركات (شركات كبرى، شركات صغيرة ومتوسطة، قطاع حكومي وشبه حكومي، تمويل عقاري) أو تابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة)، تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية ربع سنوية ورفع تلك التقارير إلى لجنة المخاطر لاتخاذ قرارات بشأنها حيث يتضمن التقرير على سبيل المثال ما يلي:

تحديد نسبة التركزات وفقاً لإدارة التمويل / نسبة التركزات وفقاً للقطاع / نسب النمو / نسبة المتأخرات / معدل كفاية رأس المال و الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR ، اختبارات الاجهاد Stress Testing. كما يتم مراقبة التركزات الائتمانية للعملاء وفقا لتعليمات لنك قطر المركزي.

وقد تم تطوير أنظمة للتصنيف الداخلي لمخاطر العملاء، الأول للعملاء من الشركات و الثاني للعملاء من الأفراد ويتم ادخال بياناتهما من قِبَل إدارة التمويل المختصة وبحيث يتم إدخال التصنيف لكل عميل على نظام البنك ومراجعته من خلال ادارة مخاطر الائتمان ويتم تحديث التصنيف دورياً حسب الوضع الحالي للعميل وبحد أدنى مرة واحدة سنوياً، حيث يهدف البنك إلى بناء قاعدة بيانات عن العملاء وفقاً لتصنيفاتهم الداخلية وتتراوح درجات التصنيف (من 1 الى 10)، علماً بأن البنك مازال ملتزماً بتطبيق المدخل المعياري المقرر من مصرف قطر المركزي لقياس مخاطر الائتمان.

كما يحتفظ البنك بمعدل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بمعدل 2.1% وهو من أفضل المعدلات في السوق القطري.

معدل كفاية رأس المال

يقوم البنك بمراقبة معدل كفاية رأس المال والتحقق من وجود قاعدة رأس مال قوية لمواجهة المخاطر وكذلك استمرارية نمو البنك بعد ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وأنها تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال مع هامش الأمان المطلوب حسب تعليمات مصرف قطر المركزي ومقررات (بازل ٣) .

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم تمكن البنك من مقابلة التزاماته عند حلول موعد استحقاقها ، ويقوم البنك بمتابعة مستويات السيولة واجراء اختبارات الإجهاد على نسب السيولة وعمل سيناريوهات متحفظة جداً لتقييم وقياس مخاطر السيولة وفقاً للوضع التشغيلي العادي أو مواجهة ظروف اقتصادية خارجية أو أزمة اقتصادية أو تأثيرات داخلية بسحب ودائع مفاجئة وذلك لمتابعة الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي المقررة في هذا الشأن ، مع تقديم نتائج تلك الاختبارات بصفة دورية للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة .

المخاطر التشغيلية :

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية على عملية رصد ودراسة المخاطر التشغيلية الرئيسية بالبنك من خلال مجموعة من السياسات ،ادوات و انظمة التحليل وفق افضل ممارسات لجنة بازل و توجيهات مصرف قطر المركزي بحيث يتم ابلاغ لجنة المخاطر بانتظام عن المخاطر الهامة، والتوصيات بشأنها .

وتم استيفاء عناصر إدارة المخاطر التشغيلية الأساسية لتتضمن قواعد بيانات تاريخية ، التقييمات الذاتية للمخاطر ، مؤشرات المخاطر الرئيسية بالإضافة الى خطط و اختبارات دورية لخطط استمرارية الأعمال و التعافي في حالات الكوارث .

بالإضافة إلى ما سبق، تم تعزيز الرقابة الداخلية من خلال هيكل الرقابة الداخلية بالبنك و تطبيق نموذج تقبل المخاطر واسلوب " الدفاع ثلاثي الخطوط "في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من خطوط الدفاع وتطبيقهما على كافة المستويات داخل البنك.

إن إدارة مخاطر التشغيل في بنك قطر الدولي الإسلامي تعمل في إطار نماذج تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة .ويتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال إدارة مخاطر التشغيل والتي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة المخاطر حيث تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية

المطلوبة وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارات الأعمال و التشغيل الأخرى إضافة الى الجهات الرقابية الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها.

استمرارية الأعمال :

تهدف إدارة استمرارية الاعمال الى تحديد المخاطر الرئيسية والتهديدات التي يتعرض لها البنك أو يواجهها والتأثيرات المحتملة والمترتبة على هذه التهديدات والتي من شأنها أن تعيق استمرارية الاعمال لدى البنك وقد يترتب عليها خسائر مالية ، قانونية ، او تهديدات من شأنها أن تؤثر على سمعة البنك حيث تقوم بتقديم اطار العمل الذي يوفر القدرة على الاستجابة للكوارث والازمات والتهديدات وبما يضمن مصالح البنك واصوله وعملائه وسمعته وذلك من خلال دراسة تحليل الاثر المترتب على انقطاع الاعمال وتوفير الآليات والخطط والسياسات لضمان القدرة على الاستجابة مع هذه الحالات وبالتعاون مع مراكز العمل المختلفة لوضع الاجراءات ومواقع العمل البديلة والتأكد من فاعليتها من خلال اجراء الفحوصات الدورية اللازمة بالإضافة الى اعداد خطط استمرارية الاعمال وادارة الطوارئ والكوارث والازمات

إدارة الأمن السيبر لي ومخاطر أمن المعلومات :

تم تأسيس إدارة خاصة بالأمن السيبراني (المعلوماتي) للقيام بحماية البنك كخط دفاع أساسي من اي عملية احتيال أو اختراق الكتروني ولتحديد عملية المخاطر التكنولوجية ومعالجتها بشكل مسبق وتقوم الإدارة بإبلاغ لجنة امن المعلومات بانتظام عن التحديات والمخاطر التكنولوجية الهامة، إلى جانب إجراء تقييم منتظم لفعالية الضوابط الأمنية للمخاطر التكنولوجية بجميع أنواعها الداخلية والخارجية .

وتتم المتابعة اليومية من خلال هيكل إشرافي خاص بإدارة رئيس إدارة الأمن السيبراني وتتبع مباشرة للسيد / الرئيس التنفيذي ، ويوجد إطار متماسك للتحكم بالمخاطر التكنولوجية. ولهذا السبب، شهد عام 2019 كما الأعوام السابقة تعزيزاً إضافياً لإطار عمل إدارة امن المعلومات (الأمن السيبراني) عبر تحسين إدارة الموارد والقدرة الوظيفية على حد سواء.

ذلك وبالإضافة بانه تم تعزيز إدارة الأمن السيبراني أيضا بتطبيق المزيد من أنظمة حماية البيانات وتحسين البنية التحتية التي تضمن المحافظة علي بيانات العملاء باستمرارية العمل وتعزيز مواقع الحفاظ على البيانات في حالات الكوارث. ومن المتوقع أن يستمر هذا التطوير الحثيث في نهج اداره امن المعلومات ضمن استراتيجية محدده حتى عام 2020 وقد تكللت بحصول البنك على شهادات عالمية في جودة إدارة الأمن السيبراني في البنك .

قطاع التدقيق الداخلي

يعتبر قطاع التدقيق الداخلي – خط الدفاع الثالث من أهم القطاعات الرقابية في البنك وتقوم لجنة التدقيق الداخلي التي تتبع لمجلس الإدارة مباشرة بتعيين رئيس قطاع التدقيق - بعد موافقة مصرف قطر المركزي - وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وترقياتهم أو إنهاء خدماتهم ، وكل ما يتعلق بهؤلاء الموظفين من أمور إدارية أو مالية وفقا لسياسات الموارد البشرية المعتمدة من مجلس الإدارة بما يحقق الاستقلالية التامة لإدارة التدقيق الداخلي ، والمدققين الداخليين من المتخصصين في مسائل التدقيق ويتمتعون بمؤهلات مهنية وشخصية رفيعة بما يسهم في تحسين مستوى أداء البنك.

ويشكل التدقيق الداخلي أداة من أدوات مجلس الإدارة التي يتابع عمليات الرقابة الداخلية ، و يرفع التدقيق تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتقوم لجنة التدقيق بالطلب من التدقيق الداخلي بأداء بعض الواجبات وابلاغهم مباشرة بالنتائج ، وتزويدها بتقارير عن اتصال التدقيق الداخلي بالإدارات الأخرى بالبنك تمكنهم من اتخاذ القرار السليم بشأن هذا التقرير .

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :

يتمتع البنك بنظام رقابة داخلي متكامل و سليم وفعال من حيث التصميم والتطبيق ، جنبه الكثير من المخاطر المحتملة ويتم تقييم هذا النظام بشكل مستمر والعمل على تحسينه وزيادة فاعليته كلما تبين وجود فجوات رقابية أو وجدت فرص وذلك لما يتمتع به البنك سواء من حيث السياسات والإجراءات التي تحكم نظام العمل ويعمل البنك على تحديث ومراجعة تلك السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وملائمته أو متابعة البنك لأحدث التقنيات والمستجدات المصرفية والمالية والخدمات الالكترونية والذي يسعى من خلال الى تنفيذ معظم العمليات في البنك بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الإلكترونية مما يحد من الأخطاء ويقلل فرص الاحتيال وأيضا لدى البنك قطاعات متخصصة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر المختلفة ومما يعطي الفاعلية لعملية التدقيق التداخلي :

- وجود لجنة تدقيق فعالة منبثقة من مجلس الإدارة تشرف على المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهم ويقدم لها بصفة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة.
- يتم مراجعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة سنوية تحت إشراف القطاع المالي وبمساندة القطاعات الرقابية في البنك كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل مصرف قطر المركزي.

- إيلاء إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية ، وعلى الأخص اذا كانت هناك حالات إخفاق بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها من خلال إدارة البنك .

الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أولى الدولي الإسلامي خلال عام 2019 الأهمية القصوى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمنع استغلال أي من منتجاته وخدماته في أي نشاط غير مشروع، ولذلك فقد قام الدولي الإسلامي باستحداث برنامج خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن وجود كادر مؤهل يتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الكاملة التي تمكنه من ممارسة أعماله بالشكل المطلوب. كما يتم تنفيذ البرنامج وفقا لسياسات وإجراءات داخلية تؤطر مهام ومسؤوليات الموظفين بما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى توفير أنظمة آلية وتقارير دورية تساهم في دعم برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالدولي الإسلامي. كما يلتزم الدولي الإسلامي بعملية المراجعة الدورية لعناصر البرنامج وفقا لآلية تحديد وتقييم المخاطر الخاصة بالبنك ضمن منهج مبني على المخاطر يقوم بالأساس على تعريف وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراجعة الضوابط الرقابية والوقائية للتأكد من فعاليتها واقتراح الضوابط الإضافية التي تدعم عملية رقابة ومنع عمليات غسل الأموال بما يتناسب مع سياسة المخاطر الكلية بالبنك.

يتحقق نظام الالتزام الفعال من خلال موظفين مؤهلين وأنظمة حديثة التقنية، وتتوفر تلك العناصر في إدارة الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك قطر الدولي .

و قام الدولي الإسلامي خلال عام 2019 بالتركيز بصورة أساسية على التدريب المتواصل لكافة الموظفين على جميع المستويات الادارية وتعزيز ثقافة الالتزام بالبنك بصورة شاملة حيث تم تدريب موظفي البنك بصورة دورية ضمن خطة تدريب سنوية لتعزيز عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة وإلى إرسال رسائل توعية بصورة دورية لكافة الموظفين.

هذا ويعمل الدولي الإسلامي على إيفاد موظفي إدارة الالتزام بالبنك لدورات تدريبة وندوات ومؤتمرات متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال والتمويل الغير مشروع بهدف مواكبة كافة التطورات المحلية والدولية في هذا المجال.

وكجزء من عملية تطبيق متطلبات الجهات الرقابية، تقوم إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بالإشراف على عملية تطبيق هذه المتطلبات وعكسها على السياسات والإجراءات الداخلية بالبنك ومتابعة التزام كافة خطوط العمل والمعنيين بالبنك بالالتزام بهذه المتطلبات، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية والعمل على مراقبة تطبيقها ضمن برنامج فحص ومتابعة يقوم على إجراء اختبارات ميدانية ومكتبية للتأكد من مدى الالتزام بتطبيق المتطلبات الرقابية والتعليمات القائمة بالإضافة إلى التعليمات الجديدة .

هذا وترفع إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بالبنك تقاريرها بصورة مباشرة إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس، حيث يقوم المجلس وعن طريق اللجنة

بمتابعة وتقييم أداء الإدارة والبنك بشكل عام والإشراف على تطبيق الضوابط الرقابية في نطاق المخاطر المقبولة الخاصة بالبنك وذلك من خلال الاجتماعات الدورية مع إدارة الالتزام والاطلاع على التقارير التي تقوم إدارة الالتزام برفعها بشكل دوري للمجلس.

كما تقوم إدارة الالتزام بمتابعة تطبيق توجيهات المجلس ولجنة المخاطر والالتزام بما يخص متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضبط مخاطر الالتزام والعمل على منعها أو تقليلها وفقا لتلك التوجيهات.

الرقابة الخارجية :

تتولى لجنة التدقيق بالنظر في عروض مناقصات مراقبي الحسابات والمعتمدين من مصرف قطر المركزي والمسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية وترفع توصية الى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفع هذه التوصية الى الجمعية العامة للمساهمين ، لتعيينه كمدقق خارجي عن البنك .

ويتم التعين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة واعتاد البنك على اختيار إحدى المكاتب العالمية والتي تعمل في الدوحة والمعتمدة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبجدول المحاسبين المعتمدين من وزارة التجارة والصناعة .

وقد تم تكليف مكتب برايس وتر هاوس كوبر للسنة الثانية كمراقب حسابات خارجي للسنة المالية 2019 و حيث يشمل العقد معه استيفاء متطلبات مصرف قطر المركزي بما فيها تدقيق البيانات المالية السنوية والمرحلية , وكذلك مراجعة (التسهيلات الائتمانية والمخصصات , كفاية رأس المال, نسبة السيولة , نسبة صافي التمويل المستقر ,تقرير الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال, تقرير الاستثمارات المالية والعقارية والشركات الزميلة) وذلك بشكل ربع سنوي وما تضمنه تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية بخصوص لائحة حوكمة الشركات المدرجة .

مهام ومسؤوليات مر قب الحسابات

يقدم مراقب الحسابات تقارير عن كل ما يتعرض له البنك ، من خلال التقارير الدورية والمراجعة لكل البيانات المالية ويتم عرض أي مخالفات فور علمه بها لمجلس الإدارة ووفق النظام الأساسي لمراقب الحسابات حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقا لأحكام القانون بالتنسيق مع الجهات الرقابية .

ويرفع مراقب الحسابات تقريرا سنوية للجمعية العامة العادية يقوم بتلاوته أثناء انعقاد الجمعية العامة السنوية ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ومراقب الحسابات في البنك وفق القوانين والأنظمة مسؤول عن صحة البيانات الواردة التقرير الصادر عنه ومن مهام مراقب الحسابات حسب النظام الأساسي للبنك :

- تدقيق حسابات البنك وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية وفحص ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر والتأكد من تطبيق القانون والنظام الأساسي للبنك .
- فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أموالها .
- التحقق من موجودات البنك وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على البنك وصحتها .
- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن البنك .
- أي واجبات أخرى يتعين على مراقب الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مراقبة الحسابات وقانون تأسيس مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .

ويجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات عدد من النقاط منها :

- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- أن البنك يمسك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.
- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات البنك تعتبر كافية في رأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً .
- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة تتفق مع قيود البنك وسجلاتها .
- أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية .
- بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للبنك التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال البنك ووضعه المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه .

الافصاح والشفافية

لدى البنك إجراءات خاصة بالإفصاح سواء الدورية بما يخص البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية وتضمن النظام الأساسي للبنك متطلبات خاصة بالفصاح وبيانات يتم توفيرها للمساهمين. وقد تم اعتماد سياسة وقواعد خاصة للافصاح ضمن سياسات البنك.

وتقرير الحوكمة السنوي يتضمن افصاح كامل للسادة المساهمين لجميع البيانات المطلوبة والتي قد يتساءل عنها المساهم بما يخص تطبيق الحوكمة والإدارة السليمة في البنك والتي كانت بنداً رئيسيا يعرض على السادة المساهمين خلال السنوات السابقة .

ومن هذه الإفصاحات والموضحة في هذا التقرير عدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المسيطرين، والبيانات الخاصة بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة .

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة ممثل البنك في أي إفصاح الى المساهمين او المستثمرين أو غيرهم عين مجلس الإدارة السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي المتحدث الرسمي باسم البنك بغية الافصاح بشكل مستمر عن اي بيانات أو معلومات تتطلب الإفصاح الى المساهمين والمستثمرين .

تضارب المصالح

باستثناء عمليات **التمويل الاعتيادية** والتي تتم حسب تعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي ، والتي تعتبر جميعها من مصلحة البنك وفق أسس وسياسات البنك وبما يحقق مصالحه ، والتي يتم أخذ الموافقات عليها أثناء غياب العضو صاحب عملية التمويل (لا يجوز للعضو حضور المناقشة أو التصويت على العملية) ، لا يوجد لدى البنك أي تعاملات أو صفقات جوهرية خلال عام 2019 أبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة" له مصلحة فيها قد تتعارض مع مصلحة البنك. ويتم إجراء تحديث لسياسة التعاملات مع أطراف ذي علاقة ومن في حكمهم والحد من تضارب المصالح بشكل مستمر لتتناسب مع أحدث تعليمات الحوكمة والإدارة السليمة **ومرفق في نهاية التقرير إفصاح عن تعاملات أطراف ذات العلاقة والتي تتضمن فقط عمليات تمويل حسب تعليمات مصرف قطر المركزي .**

الإفصاح عن عمليات التداول

يقوم البنك بالإفصاح عن عمليات التداول للسادة أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين والتي يقومون بها على أسهم البنك وسائر أوراقها الماليّة الأخرى من خلال شركة قطر لإيداع المركزي للأوراق المالية من خلال إعلامهم بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمطلعين لاتخاذ إجراءاتهم من خلال وقف التداول خلال فترات الحظر على التداول خلال الفترات المحدد من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر .

وتم خلال عام 2019 وتماشياً مع النظام الأساسي للبنك تحديث سياسة وإجراءات تنظم تداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي أصدرها البنك .

حقوق أصحاب المصالح

مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :

ساوى البنك بين المساهمين في الحقوق المترتبة على ملكية السهم وذلك حسب القوانين المعمول وبها وحسب النظام الأساسي للبنك المحدث حيث لا يوجد أي تميز لمساهم عن غيره من المساهمين بما فيها التصويت على قرارات الجمعية أو في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة حيث يتم منح صوت واحد للسهم الواحد ، ونص النظام الأساسي على حق التصرف في الأسهم بانتقال ملكية الأسهم (المادة 12 من النظام الأساسي) متاح لجميع المساهمين حسب قواعد وإجراءات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر دون أي قيود وأن حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم لمالك لأخر مالك للسهم (المادة 20 من النظام الأساسي)، إضافة الى أن حق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها حق أساسي لكل مساهم (المادة 42 من النظام الأساسي) .

ونص النظام الأساسي على معلومات يجب على مجلس الإدارة توفيرها للسادة المساهمين الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح البنك وعلى الأخص المادة 37 من خلال إتاحتها للمساهمين قبل أسبوع من اجتماع الجمعية العامة للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم إضافة الى نشر البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية في الصحف المحلية وعلى موقع البنك وفي موقع بورصة قطر.

وينص النظام الأساسي في المادة 77 أنه من حق المساهم في الحصول على المعلومات حيث لكل مساهم الحق في الحصول على المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك ويلتزم البنك بتوفير المعلومات الضرورية لممارسة هذه الحقوق وعلى أن تتضمن هذه المعلومات والتي يجب إتاحتها على الموقع الالكتروني للبنك وتحديثها والتي تهم المساهمين مايلي:

- التقارير المالية المدققة للسنوات السابقة إضافة الى الفترات السابقة للسنة والمعلن عنها .
- تقارير الحوكمة للسنوات المالية السابقة .
- السجل التجاري المحدث للبنك .
- بيانات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وإدارة البنك العليا ووظائفهم.
- ميثاق مجلس الإدارة .
- النظام الأساسي المحدث للبنك .
- البيانات المطلوب نشرها بناء على تعليمات الجهات الرقابة والإشرافية .

ولكل مساهم الحق في طلب هذه البيانات والمعلومات لممارسة حقوقه بما لا يضر بمصالح البنك من إدارة شؤون المساهمين في البنك في حال عدم تمكنه من الوصول إليها .

سجل المساهمين :

يحتفظ البنك بنسخة محدثة من سجل المساهمين من خلال الحصول عليها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، إضافة الى الحصول على نسخ حديثة عند الحاجة أو عند اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين ، ويتضمن النظام الأساسي للبنك (المادة 10) السماح للمساهمين الاطلاع مجاناً على سجل المساهمين وطلب أي تصحيح في البيانات من خلال الجهة المودعة اذا تبين ذلك في حال عدم وجود اي تعليمات قوانين الهيئات الرقابية على ذلك .

ويقوم البنك بمراجعة و تحديث المعلومات الواردة من جهة الإيداع ، وتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين على الموقع الالكتروني للبنك بغية تمكينهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأمثل .

حقوق المساهمين في الجمعيات العامة :

يولي الدولي الإسلامي أهمية خاصة للمساهمين بغية حثهم على المشاركة في الجمعيات العامة للاستماع الى آرائهم وتوصياتهم وقد تضمن النظام الأساسي للبنك تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة ومن هذه الحقوق :

(1) حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال البنك ، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، حسب نص المادة 39 من النظام الأساسي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب .

(2) التزام مجلس الإدارة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية متى طلب مساهمين يمثلون (25%) من رأس مال البنك ممارسة حقهم بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية.

(3) حق المساهم أو المساهمين الذين يملكون 10 % من رأس المال أو أكثر طلب إضافة أي بند أو مسائل معينة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وعلى مجلس الإدارة إدراجها أو كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المواضيع .

(4) حق كل مساهم حسب المادة (42) حضور اجتماعات الجمعية العامة، أو توكيل من يشاء عدا أعضاء مجلس الإدارة وللمساهم مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وللمساهم توجيه مناقشة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرّض مصلحة البنك للضرر وللمساهم الاحتكام الى الجمعية العامة حسب المادة (46) من النظام الأساسي .

وقد حدد النظام الأساسي حد أدنى لطرق وأساليب الدعوة لضمان علم المساهم بانعقاد الجمعية وبجدول الأعمال .

(5) حق المساهم في توكيل مساهم أخر بموجب توكيل خاص كتابةً مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، ووفق المادة (42) يجب أن ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال البنك. ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً .

(6) حق المساهم في التصويت على قرارات الجمعية العامة، أو الاعتراض أو المخالفة على القرارات وقد أوجبت المادة (48) بتسجيل اصوات المساهمين التي خالفت القرار .

(7) حق كل مساهم حسب المادة 46 بالاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة البنك وله إثبات ذلك في محضر الاجتماع ، مع الاحتفاظ بحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة :

يتم تحديد مكان وزمان اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين بناء على موافقة الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة ، وتم التعارف على عقد الاجتماع السنوي للبنك بمدينة الدوحة وهو مركز البنك الرئيس وبمواعيد مسائية بغية إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المساهمين لحضور الجمعيات العامة ويتم الدعوة الاجتماع مرفقاً بها جدول الأعمال مع كافة البيانات والتوضيحات والتقارير اللازمة لانعقاد الاجتماع والمنصوص عليها وذلك من خلال النشر في الصحف المحلية على موقع البنك الإلكتروني بعد إعلام هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر التي تقوم هي أيضاً بنشر هذه البيانات على موقع البورصة ويتم توزيعها أثناء وقبل اجتماع الجمعية في المكان المحدد توزيع .

ويتاح للمساهم لاحقاً سواء عن طريق موقع البنك مباشرة أو عن الإعلان في الصحف العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، ويقوم البنك بالإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع للجمعيات العامة لدى كل من الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية .

تم عقد الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين خلال عام 2019م عن السنة المالية 2018م بتاريخ 2019/03/10م في الاجتماع الأول بنصاب حضور وصل 55.5 % وتم تأجيل اجتماع الجمعية العامة غير العادية لعدم اكتمال نصبها في الإجتماع الأول والتي عقدت بتاريخ 2019/3/24 .

والتصويت في البنك هو حق المساهم يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً ولا يوجد في النظام الأساسي أو في القوانين ما يسمح بالتنازل عنه أو إلغاؤه ولا يوجد أيضا أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة

استخدام المساهم لحقه في التصويت، ويتم اتاحة هذا الحق للمساهم لممارسة حقه في التصويت وتيسير إجراءاته .

حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية بعام 2017 تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة جدد ووفق النظام الأساسي يتم اختيار ثلاثة أعضاء من المستقلين (الثلث) وستة أعضاء من المساهمين وذلك بالاقتراع السري وفق قواعد التصويت التراكمي المعتمد من هيئة قطر لأسواق المالة وذلك بعد إتباع إجراءات محددة لذلك بما فيها استيفاء موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين والاعلان عن المرشحين في الجمعية العامة للمساهمين وعرض اي توضيح مطلوب للمساهمين عن المرشحين .

ومن خلال الاجتماع المذكور تم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالتزكية نظراً لمساواة عدد المرشحين لعدد أعضاء مجلس الإدارة المطلوبين .

ولم يكن هناك انتخابات لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2018 و عام 2019 وسيتم إجراء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في إجتماع الجمعية العامة السنوية عن السنة المالية 2019 .

توزيع الأرباح على المساهمين :

ذكرت المادة (66) من النظام الأساسي للبنك نسبة لا تقل عن 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية لتوزيعها على المساهمين -ولدى البنك سياسة خاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين علماً أن البنك قد وزع أرباح على المساهمين تعادل 40% من رأس المال كعائد على السهم والتي تقارب 70 % من صافي الأرباح السنوية لعام 2018 م .

وتنص المادة 20 من النظام الأساسي أيضا أن الأحقية في الحصول على الأرباح لأخر مالك للسهم في سجلات البنك .

ويستحق المساهم حصته في الأرباح وفق النظام الأساسي للبنك حسب الضوابط التي تحددها هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ، أي للمساهمين المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية)

إن إجراءات البنك ولوائح الداخلية تؤمن تحقيق العدل والمساوة بين جميع المساهمين وحماية مساهمي الأقلية من الاستغلال بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تضمن حصول كل المساهمين على معلومات متساوية وعدم وجود عوائق قد تعرقل عملية التصويت ، كما توفر لكبار و صغار المساهمين فرص المشاركة في عملية التصويت بحيث أعطى لكل سهم صوت وحق الاستفسار عن أي بند بالقوائم المالية أو غيرها ، وإلزام أعضاء

مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بالبنك بالإفصاح عما إذا كانت لهم مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس البنك بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن هيكل رأس المال وعن المالكين الكبار بما يزيد عن 5% سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفق ما هو مرفق .

ويتضمن النظام الأساسي للبنك في المادة 78 على قواعد لحماية الأقلية بالصفقات الكبرى وفق مايلي :

حقوق المساهمين بشكل عام وحقوق الأقلية بشكل خاص محمية بموجب النظام الأساسي ولا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها تعديل هيكل رأس المال كحل البنك أو تصفيتها أو تحولها الى نوع أخر أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها أو بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر من قبل الأغلبية إلا من خلال الإجراءات التالية:

- أن يتم أتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة تعقد بصفة غير عادية يحضر فيها نسبة لاتقل عن 75% من المساهمين وبموافقة نسبة لاتقل عن أغلبية رأس مال على القرار المطلوب الموافقة عليه.
- أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الاتفاق المزمع الدخول فيه .
- استيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبيرة وإتباع التعليمات الخاصة بذلك والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والسوق المالي لمدرجة فيه أسهم البنك بما يحمي حقوق الأقلية.

المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم إجراءات ولوائح ونظم البنك الداخلية باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك مثل زبائن البنك والعاملين به والموردين وأي هيئات أو جمعيات تمثلهم وتتيح لهم المشاركة في الرقابة على أنشطة البنك والحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ذات صلة بمصالحهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وعلى أساس منتظم من خلال وحدة الحوكمة بالبنك والمسؤولة عن تمكين أصحاب المصالح وبشكل محايد من الاتصال بمجلس الإدارة من خلال أمين سر البنك للإعراب عن اهتمامهم بشأن أي ممارسات غير قانونية أو أخلاقية في حال وجودها .

ولدى البنك سياسات البنك آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالبنك والإدارة التنفيذية العليا بها، الى جانب الآلية المعتمدة في البنك لتلقي وفحص شكاوي أصحاب المصالح من العملاء والمساهمين لتقديم مقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح البنك وأمواله وذلك بشكل سري ومضمون بإجراءات خاصة بذلك .

الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية

انطلاقا من واجبه تجاه المجتمع القطري والمساهمة في نهضة دولة قطر فإن الدولي الإسلامي يضع مسؤوليته الاجتماعية كأولوية أساسية ويراعي في مختلف أنشطته أن تقدم هذه الأنشطة فضلا عن الجانب الاقتصادي قيمة مضافة للمجتمع القطري ولذلك فإن الدولي الإسلامي خلال عام 2019 حرص بشكل خاص على مايلي :

1- المشاركة بفعالية في دعم مسيرة التعليم والتأهيل والتدريب للشبان القطريين والشابات القطريات وذلك عبر تدريبهم في مختلف فروع البنك بالإختصاصات المصرفية والإدارية خلال العطلة الصيفية .

2- دعم الجهود الآيلة إلى ترسيخ المفاهيم المؤسساتية للعمل وتطوير مفاهيم الإبداع في مختلف المجالات وذلك عبر المشاركة في الندوات والمحاضرت والمؤتمرات التي تحض على ذلك .

3- دعم المدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية وذلك عبر مشاركة البنك في عدد من الفعاليات التي تقوم بها بغية دعمها وتوفير موارد مناسبة لإقامة نشاطات تغني العملية التربوية وتسهم في وتسهم في تطورها وفي إطار دوره الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع .

4- دعم الرياضة حيث يقوم البنك برعاية فعاليات مختلفة كالبطولات الرياضية أو أندية وفرق رياضية وذلك بهدف المشاركة في تطوير الرياضة التي تشكل جانبا مهما من جوانب التطوير المجتمعي.

5- دعم عملية التقطير حيث ينخرط الدولي الإسلامي في دعم الكوادر القطرية وتعيينها في الكادر الوظيفي للبنك ومدها بكل أسباب الخبرة والتطور والإرتقاء في مختلف المناصب القيادية وذلك إنطلاقا من المسؤولية الوطنية والإجتماعية التي نحرص على نقوم بها تجاه شعبنا وبلدنا .

6- المشاركة في الجهد النوعي الذي يضفي مزيداً من الحيوية على صورة قطر وابداعاتها باعتبارها مركز استقطاب يقام فيه الكثير من الفعاليات والمؤتمرات والنشاطات ويحرص الدولي الإسلامي على المشاركة بفعالية ورعاية الكثير من هذه المؤتمرات .

7- دعم الانشطة الطبية من خلال المشاركة في رعاية مؤتمرات وفعاليات طبية تنعكس على الشريحة الأوسع في المجتمع .

8- يسهم الدولي الإسلامي في دعم الانشطة الخيرية والدينية بما يعمق التعاطف والتعاضد ويسهم في الحفاظ على تقاليد مجتمعنا وتعاليم ديننا الحنيف .

9- يقدم الدولي الإسلامي مجموعة من الخدمات التي تقدم قيمة إجتماعية مضافة كتقديمه القرض الحسن الذي يقدم بدون أية عمولات أو أرباح وخدمات أخرى مثل ودائع الاطفال.

10-يعتبر الدولي الإسلامي قيم العمل الصحيحة المتفاعلة مع حاجة مجتمعنا وقيمه هو إثراء لإقتصادنا الوطني وخدمة لمجتمعنا ومساهمة في نهضة بلادنا .

11-وقد خصص الدولي الإسلامي نسبة 2.5% من صافي أرباحه سنوياً تسدد لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية في الدولة.

المخالفات

لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام 2019 وقعت عليه لعدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة .

باستثناء بعض المخالفات البسيطة نتيجة الأعمال اليومية والاعتيادية من خلال الأعمال التشغيلية للبنك والتي تمت معالجتها من إدارة البنك والتي ليس لها أي أثر فعلي على أعمال البنك لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام 2019 إلا وفق مايلي :

العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك :

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فُرضت على البنك خلال العام المالي 2019م ومعظم ما فُرض على البنك في هذا الشأن، هو جزاءات لأعمال تشغيلية وقد تمت معالجتها في حينها وهي :

- تجاوز الحد المسموح به لتوازن عملة الدولار الأمريكي (مبلغ 750 ألف ريال) .
- تجاوز التركز الائتماني للمجوعة الائتمانية للعميل (مبلغ 720 ألف ريال) .

وقد تم بالفعل اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتفادي عدم تكرار تلك المخالفات مستقبلاً .

التصنيف

قامت وكالة التصنيف الدولية فيتش "Fitch " خلال عام 2019 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة موديز بتأكيد تصنيف الائتماني "Moody's rating" خلال عام 2019 بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A2) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني "Capital Intelligence rating" خلال عام 2019 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع رفع النظرة المستقبلية إلى مستقرة من سلبية .

الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية

في إطار سعي الدولي الإسلامي الإفصاح والشفافية لمساهميه بشكل مستمر أفصح البنك عن الدعاوى والأحكام التي كان طرف فيها خلال عام 2019 ولم يكن هناك أي دعاوى أخرى على البنك خلال عام 2019 ، وبخلاف ما تم ذكره والنزاعات والخلافات القضائية القديمة والتي البنك طرف فيها بموجب عمله التشغيلي اليومي كالمتطلبات الدورية للعملاء المتخلفين عن السداد لا يوجد نزاعات قضائية جوهرية على البنك.

الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة."

باستثناء التعاملات العادية في عمليات التمويل ضمن حدود وتعليمات مصرف قطر المركزي لا يوجد تعاملات وصفقات جوهرية بين البنك وأطراف ذات علاقة خلال عام 2019 .

الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي

بنك قطر الدولي الإسلامي شركة قطرية مساهمة عامة تعمل تحت مظلة وإشراف مصرف قطر المركزي وتخضع للقوانين والأحكام التي تنظم عمل البنوك في دولة قطر وخاصة قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وقانون الشركات التجارية وتعديلاته رقم (11) لعام 2015 ولائحة هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

مجال عمل البنك تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي رقم السجل التجاري 13023 .

رقم الترخيص لمصرف قطر المركزي ر. م/1991/14

رأس المال المصرح به 1.513.687.490ر.ق .

رأس المال المدفوع 1.513.687.490ر.ق .

عدد الأسهم 1.513.687.490 سهم (بقيمة اسمية 1 ريال للسهم) .

معلومات عامة

-سنة التأسيس : 1990 م

-عدد الموظفين : 490

عدد الفروع : الفرع الرئيسي - شارع حمد الكبير (أ) ، 18 فرع (ب) ، 2 فرع (ج)

-رئيس مجلس الإدارة : الشيخ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

-الرئيس التنفيذي: عبد الباسط أحمد الشيبي

-الموقع الإلكتروني: http://www.qiib.com.qa

-العنوان: الدوحة - قطر

-صندوق بريد 664

ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثلاً عن شركة دانة الصفاة التجارية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تاريخ أول تعيين في مجلس الإدارة : 1996/4/24م .

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا للمصانع - الولايات المتحدة الامريكية.

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

- مجموعة إزدان القابضة

السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي

عضو مجلس إدارة مستقل – نائب رئيس مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 3 / 4 / 2017 م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس في القانون .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- الشركة الإسلامية القطرية للتأمين.
- شركة المجموعة الإسلامية القابضة
- بنك عودة لبنان .

الوظيفة الحالية :

- رجل أعمال يقوم بإدارة استثماراته الخاصة وعلى الأخص شركة مجموعة آل سريع القابضة والتي لديها استثمارات متعددة في المجال العقاري والصناعي والسياحي والفندقي .

الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثل شركة التقى للعقارات والمقاولات

عضو مجلس الإدارة

تاريخ أول تعيين في مجلس الإدارة : 2002/04/15م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

- شركة / مجموعة الرعاية الطبية
- المجموعة الاسلامية القطرية للتأمين
- مجموعة إزدان القابضة

الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني

ممثل شركة اسيار للتجارة

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

عضوية مجلس الإدارة الحالية :

- الشركة الاسلامية القطرية للتأمين
- مجموعة الرعاية الطبية .

السيد/ علي عبد الرحمن الهاشمي

ممثل شركة فسيل للأعمال والعقارات

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2008/3/20 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية

- :ماجستير إدارة أعمال - بريطانيا 2001م.

الوظيفة الحالية :

- رجل أعمال ومستشار مالي .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

-شركة المجموعة الإسلامية القابضة.

- شركة مكين .

السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية:

-بكالوريوس في القانون من جامعة شيفيلد في بريطانيا ويتقن 4 لغات، العربية والإنجليزية والفرنسية والاسبانية..

الوظيفة الحالية :

-الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والارث

بعض الخبرات العملية السابقة :

-أمين عام للجنة العليا لقطر 2022.

-مدير إدارة الشؤون القانونية في جهاز قطر للاستثمار وقطر القابضة.

-مؤسسة قطر للبترول - إدارة الشؤون القانونية.

السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي-

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2017/4/3 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس شريعة وماجستير فقه مقارن .

- دكتوراه في الاقتصاد والتمويل (اقتصاد ومصارف وإسلامية) .

الوظيفة الحالية :

أستاذ جامعي في جامعة قطر .

الشركة الإسلامية القطرية للتأمين

يمثلها السيد/ هشام مصطفى محمد السحتري

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2008/3/20 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م .

المؤهلات العلمية :

بكالوريوس هندسة معمارية – جامعة الأزهر

الوظيفة الحالية :

الرئيس التنفيذي : من العام 2012 وحتى الان، الرئيس التنفيذي مجموعة صك القابضة .

شركة مجموعة الرعاية الطبية

يمثلها السيد / وليد أحمد ابراهيم السعدي

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 3 / 4 / 2017 م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية : 3 / 4 / 2017 م

المؤهلات العلمية :

بكالوريوس محاسبة ومالية

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الرعاية الطبية .
- شركة مجموعة إزدان القابضة .

الوظيفة الحالية :

- شريك في شركة كي بي أف للاستشارات المالية .

الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك :

اعتمد الدولي الإسلامي هيكل تنظيمي وفق أحدث المعايير المصرفية والمالية العالمية بحيث وزع المسؤوليات بين الإدارة العليا وعلى رأسها الرئيس التنفيذي وبين رؤوساء القطاعات حيث يتفرع عن الرئيس التنفيذي قطاعين رئيسين هما الدخل ويرأسه السيد / نائب الرئيس التنفيذي والعمليات إضافة الى قطاعات المساندة وهي قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة و القطاع المالي وخدمات المعلومات والأمن السيبر لي وهم بدورهم يتبعون الى الرئيس التنفيذي أما إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب تتبع لجنة المخاطر والالتزام مع خط متقطع مع الرئيس التنفيذي . أما بخصوص قطاعي المخاطر والتدقيق الداخلي فتتبع للجان مجلس الإدارة مباشرة .

الإدارة التنفيذية العليا في البنك

السيد/ د . عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي

- تاريخ بدء العمل بالبنك : 1994 .

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة هورايزون - فرنسا
- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة.
- بكالوريوس في الإدارة التنفيذية من - وارتون للأعمال - جامعة بنسلفانيا - الولايات المتحدة.

السيد/ جمال عبد الله أحمد الجمال

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس القطاع المصرفي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1997

المؤهل العلمي : بكالوريوس في المحاسبة – جامعة قطر

السيد / علي حمد المسيفري

مدير عام – رئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية .

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1992

الشيخ / محمد بن علي بن عبد الله آل ثاني

رئيس قطاع الخزينة والاستثمارات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2016

الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن فيصل آل ثاني

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / محمد عزم الحمد

رئيس قطاع المخاطر

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

السيد / محمد خير برهومة

رئيس قطاع العمليات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / جورج حبيقة

رئيس إدارة المعلومات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2018

السيد / حسام خطاب

رئيس القطاع المالي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2008

السيد / عمر عبد العزيز المير

رئيس قطاع تطوير الأعمال والتسويق

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2004

السيد / زكريا جلاوي

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / خالد فهمي

رئيس قطاع التدقيق بالإنابة

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2000

السيد / محمد الرفاعي

مدير تنفيذي إدارة الالتزام

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

المساهمون الرئيسيون يملكون أكثر من 1%

الاسم	عدد الأسهم	النسبة
شركة قطرالقابضة	251,550,920.00	16.62%
عبدالله محمد شمسان الساده	30,273,740.00	2.00%
مؤسسة بن شمسان للخدمات	30,273,740.00	2.00%
عبدالرحمن مفتاح عبدالرحمن المفتاح	22,293,540.00	1.47%
شركة النماء لاعمال الصيانه ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة القارة للتجارة ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
الكرة الذهبية ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة الطيبين للتجارةش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة منازل للتجارة	20,000,000.00	1.32%
شركة اثمار للا نشاء والتجارة ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
الاتقان للتجارة	20,000,000.00	1.32%
شركة بن شمسان للتجاره والمقاولا ت	19,452,520.00	1.29%
HOLDINGS LP BROOKDALE CAPITAL	17,680,530.00	1.17%
JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	16,587,850.00	1.10%

الشركات الزميلة

البنك	بلد التأسيس	أنشطة البنك	قيمة المساهمة بالألف	نسبة الملكية %
شركة مكين القابضة (ش.م.خ)	قطر	استثمار عقاري	242,705	49 %
التسهيلات (ذ.م.م)	قطر	التجارة وبيع الأقساط	47,594	49 %
شركة المقاول (ذ.م.م)	قطر	مقاولات	5,635	49 %
أمنية بنك	المغرب	بنك إسلامي	40,688	40 %

ملكية أسهم البنك من أعضاء مجلس الإدارة

اسم المساهم	عدد الأسهم	ممثل الشركة
شركة/ دانة الصفاة للاستثمار	2.000,000.00	سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني
شركه/ التقى للعقارات والمقاولات ت	2.000,000.00	سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني
شركة/ اسيار للاستثمار	2.000,000.00	سعادة الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
شركة/ فسيل للأعمال والعقارات	2.000,000.00	السيد/ علي عبد الرحمن الهاشمي
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين	2.700,000.00	السيد/ هشام مصطفى السحتري
شركة/ المجموعة للرعاية الطبية ش .م .ق	3,785,000.00	السيد/ وليد أحمد السعدي
السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي	لا يوجد	----------
السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي	لا يوجد	----------
السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي	لا يوجد	----------

الافصاح عن معاملات أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف بأنها أطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف المقدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الذين لديهم القدرة على السيطرة أو لديهم نفوذ هام على المجموعة، والشركات الزميلة للمجموعة، والشركات التي تستطيع المجموعة والمساهمين (الذين لديهم القدرة على ممارسة نفوذهم على المجموعة) ممارسة نفوذ هام عليها أو على مساهميها، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية للمجموعة.

بلغت الأرصدة/ المعاملات القائمة خلال السنة مع أعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصا جوهرية كما يلي:

	2019			2018		
	شركات زميلة	مجلس الإدارة	المساهمون وأخرون	شركات زميلة	مجلس الإدارة	المساهمون وأخرون
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات						
موجودات تمويل	8,588	698,085	2,429,103	11,224	783,488	2,470,094
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	24,381	195,375	160,406	11,840	276,547	50,134
بنود خارج بيان المركز المالي:						
مطلوبات محتملة وضمانات وارتباطات أخرى	1,816	5,161	306,222	1,230	11,821	230,747
بنود بيان الدخل الموحد:						
إيرادات من موجودات التمويل	552	37,406	119,907	700	35,254	123,265
أرباح ودائع مدفوعة	393	2,701	5,929	342	3,272	534
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	13,340	-	-	12,720	-

المعاملات مع كبار مسؤولي الإدارة

فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة وأقربائهم المباشرين مع البنك خلال السنة:

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تمويلات برهن عقاري وتمويلات مضمونة أخرى	1,895	2,592
بطاقات الائتمان	127	118
	2,022	2,710

بلغت مكافآت كبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كالتالي:

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
منافع قصيرة الأجل	12,300	13,584
منافع طويلة الأجل	2,143	847
	14,443	14,431

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة 2019

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات المجلس خلال عام 2019	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	11	11
الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	11	9
الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	11	11
السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي	11	9
السيد / هشام مصطفى السحتري	11	8
السيد / وليد أحمد السعدي	11	11
السيد / حسن عبد الله الذوادي	11	7
السيد / راشد ناصر الكعبي	11	10
السيد / د . يحيى حمد النعيمي	11	7

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال عام 2019	عدد الاجتماعات التي حضرها
السيد / راشد ناصر الكعبي	6	6
السيد / حسن عبد الله الذوادي	6	4
السيد / وليد أحمد السعدي	6	6

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام 2019	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	5	5
الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	5	3
السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي	5	5
السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي	5	5

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات المخاطر والالتزام خلال عام 2019	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	6	6
السيد / هشام مصطفى السحتري	6	6
السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي	6	6

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2019	عدد الاجتماعات التي حضرها
السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي	2	2
الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	2	2
السيد / د . يحيى حمد النعيمي	2	2

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة المكافآت خلال عام 2019	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني	2	2
الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	2	2
السيد / د . يحيى حمد النعيمي	2	2

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين من المجلس
الاجتماع الأول	27 – 1 – 2019	8
الاجتماع الثاني	7 - 4 – 2019	6
الاجتماع الثالث	21 – 4 - 2019	6
الاجتماع الر بع	12 – 5 - 2019	9
الاجتماع الخامس	28 – 5 - 2019	9
الاجتماع السادس	17 – 7 - 2019	8
الاجتماع السابع	29 –8- 2019	7
الاجتماع الثامن	7 –10- 2019	7
الاجتماع التاسع	24 – 10 - 2019	7
الاجتماع العاشر	24 – 11 -2019	8
الاجتماع الحادي عشر	8 – 12 - 2019	9

تقييم مجلس الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معًا "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2019 وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

إن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف الرئيس التنفيذي وكبار مسؤولي الإدارة المالية لدى المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير تأكيد معقول حول موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي. وتماشيًا مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. وهي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية المعايير الدولية للتقارير المالية/ معايير المحاسبة المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:

- الإلتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداته؛

- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الإلتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناء على القرار رقم (5) لسنة 2016.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الإلتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وفاعلية تطبيقها فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة رقم (5) لسنة 2016.

أجرينا تقييماً حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2019، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في *ضوابط الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل* (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO").

نطاق التقييم

يعدّ إطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية/معايير المحاسبة المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

يعمل بنك قطر الإسلامي الدولي ش.م.ق.ع ويقوم بتنفيذ أنشطته في دولة قطر. ولأغراض هذا التقرير، وضع مجلس الإدارة في الحسبان فقط ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأنشطة المجموعة كما هو موضح سابقًا.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للمجموعة في 31 ديسمبر 2019 هي:

1- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة؛
2- تمويل الشركات؛
3- تمويل الأفراد؛
4- الودائع؛
5- دائرة الإلتزام؛
6- دفترالأستاذ العام وإعداد التقارير المالية؛
7- تكنولوجيا المعلومات؛
8- الموارد البشرية والرواتب؛
9- دائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع؛ و
10- إدارة الخزينة.

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقًا للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر ، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2019 مصممة ويتم تشغيلها بفعالية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بها بناءً على إطار العمل و المعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)- الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريد واي("اطار COSO") وبما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في النظام.

د خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معاً "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم الإلتزام كما في 31 ديسمبر 2019 وفقا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") والتشريعات ذات الصلة، بما ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("متطلبات الهيئة") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام:

- العدل والمساواة بين أصحاب المصلحة دون تمييز بينهم على أساس العرق ونوع الجنس والدين؛
- الشفافية والإفصاح عن المعلومات وتقديمها إلى الهيئة وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب وبطريقة تمكنهم من اتخاذ القرارات والقيام بواجباتهم بشكل صحيح؛
- التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- تقديم المصلحة العامة للمجموعة وأصحاب المصلحة على المصلحة الشخصية؛ و
- أداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل للمسؤولية الناشئة عنها إلى أصحاب المصلحة والمجتمع.

تقييم الإدارة للإلتزام

وفقًا للمادة 2 من النظام، أجرينا تقييمًا لالتزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام. ولتنفيذ هذا التقييم، قامت إدارة الإلتزام بالمجموعة بإكمال قائمة استقصاء مرفقة بمواد قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام وذلك لوضع الأسس للنتائج التي استخلصناها.

مر قبو الحسابات الخارجيون

وفقا للنظام، تم تعيين برايس ووترهاوس كوبرز، شركة التدقيق الخارجي للمجموعة، لإصدار تقرير التأكيد المحدود حول تقييم الإدارة لمدى الإلتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام كما في 31 ديسمبر 2019 وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد خلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

استثناءات الإلتزام

كما في 31 ديسمبر 2019، تم تحديد الأمور التالية الخاصة بعدم الإلتزام بمتطلبات الإلتزام:

- **وفقًا للمادة (7)، بما لايخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يحظرعلى أي عضو معين في مجلس الإدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة لأكثر من ثلاث (3) شركات مساهمة مقرها في قطر. كما في 31 ديسمبر 2019، شغل الشيخ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني عضوية 4 شركات مساهمة تتّخذ من قطر مقراً رئيسيًا لها؛ إلا أنّ عضويّته في مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة تأتي بصفته ممثلًا عن إحدى الشركات التي تملك أكثر من 50% من رأس المال، وهو ما يتو فق مع المادة (98) من قانون الشركات، والذي بدوره ينص على استثناء ممثلي الدولة أو الأشخاص الذين يملكون (10%) على الأقل من رأس مال هذه الشركات.**

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

استنادًا إلى تقييمنا ونتائج الإجراءات المتبعة، باستثناء ما يتعلق بفقرة استثنائات الإلتزام المذكورة أعلاه، يؤكد مجلس الإدارة الإمتثال لمتطلبات النظام كما في 31 ديسمبر 2019.

د خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقرير التأكيد المستقل لمجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2019

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016، قمنا بإجراء تأكيد معقول حول التقرير المرفق عن "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لبنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع) وشركاته التابعة (معًا "البنك" أو "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2019 بناءً على إطار العمل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي" إطار COSO".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً أيضاً عن عرض التقرير المرفق عن "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، ويشتمل التقرير على:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم إطار عمل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية:

تعتبر العملية جوهرية إذا كان وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، يتوقع منه بشكل معقول التأثيرعلى قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية فيما يلي:

1- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة؛
2- تمويل الشركات؛
3- تمويل الأفراد؛
4- الودائع؛
5- دائرة الإلتزام؛
6- دفترالأستاذ العام وإعداد التقارير المالية؛
7- تكنولوجيا المعلومات؛
8- الموارد البشرية والرواتب؛
9- دائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع؛ و
10- إدارة الخزينة.

- أهداف ضوابط الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف هذه الضوابط؛
- تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المحددة؛ و
- تحديد ثغرات وحالات الإخفاق في ضوابط الرقابة وكيفية تقويمها ووضع الإجراءات لتجنب حدوث مثل هذه الحالات أو لسد ثغرات ضوابط الرقابة.

كذلك يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن وضع ضوابط رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار COSO.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على ضوابط رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل على:

- الإلتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء وإكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية وإكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الإلتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على التقرير المرفق "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والمعروض في الصفحات من 55 إلى 57 من تقرير الحوكمة، بناء على إطار COSO.

قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية لضوابط الرقابة على مستوى المنشأة وتمويل الشركات وتمويل الأفراد والودائع ودائرة الإلتزام ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والرواتب ودائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع وإدارة الخزينة، على النحو المعروض في الصفحات من 55 إلى 57 من تقرير الحوكمة، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، بناء على إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، يتوقع منه بشكل معقول التأثيرعلى قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في: ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة ، وتمويل الشركات وتمويل الأفراد والودائع ودائرة الإلتزام ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والرواتب ودائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع وإدارة الخزينة.

تشمل مهمة التأكيد تقرير حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة في مؤسسة ما، القيام بإجراءات للحصول على دليل يتعلق بمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية. تشتمل الإجراءات التي قمنا بها حول ضوابط الرقابة على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير خطر وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على الخطر التي تم تقييمه.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المتابعة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في التقرير المرفق "تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية". اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

تشمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييمنا لقيام مجلس الإدارة بتقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة هنا. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية في الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لإستنتاجنا حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية للمجموعة.

2- تقرير التأكيد المستقل

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي. وتماشيًا مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي وهي تشمل السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

(2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير "تقييم مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الإلتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والمنفذة والمعمول بها كما في 31 ديسمبر 2019 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

3- تقرير التأكيد المستقل

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على "تقرير الحوكمة" (لكن لا تشمل تقرير "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" المعروض في الصفحات من 55 إلى 57 من تقرير الحوكمة)، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول التقرير المرفق بخصوص "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الخصوص.

الإستنتاج

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار COSO بحسب ما ورد في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2019.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

محمد المعتز
سجل مراقبي الحسابات رقم 281
الدوحة، دولة قطر
16 فبراير 2020

4- تقرير التأكيد المستقل

تقرير التأكيد المستقل لمجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع)

تقرير حول الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا للقرار رقم (5) لسنة 2016، كما في 31 ديسمبر 2019.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول التقرير المرفق عن "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة" لبنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع) وشركاته التابعة (معًا "البنك" أو "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2019 كما تم عرضه في الصفحات من 58 إلى 59 من تقرير الحوكمة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن إعداد "تقرير الحوكمة" المرفق، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة ("متطلبات الهيئة" أو "المتطلبات") للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016. كما يعد المجلس مسؤولاً عن إعداد التقرير المرفق عن " تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة".

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مواطن عدم الإلتزام والمبرّرات ذات الصلة في حال تمّ التحفيف من حدّتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الإلتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة" – المعروض في الصفحات من 58 إلى 59 من تقرير الحوكمة- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة"، ككل، ليس معداً من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

1 – تقرير التأكيد المستقل

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة"، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة"، ككل ومن كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للمجموعة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام ("المتطلبات") والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الإلتزام بهذه المتطلبات. (وقد شمل ذلك تحليل تقرير الشركات التابعة المختارة بناء على مخاطرها الملازمة لها وأهميتها النسبية للمجموعة) وذلك لفهم العمليات الأساسية وأنظمة الرقابة الخاصة بإعداد تقرير الإلتزام بالمتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقرير الحوكمة" مقابل متطلبات المادة 4 من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة "تقرير الحوكمة" مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها المجموعة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الإلتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح من قبل مجلس الإدارة عن أي مخالفات للمتطلبات ، إن وجدت، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الإلتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الإلتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير الحوكمة" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

2 – تقرير التأكيد المستقل

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة المالية الداخلية حول الإلتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على "تقرير الحوكمة" (لكن لا تشمل تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة" المعروض في الصفحات من 58 إلى 59 من تقرير الحوكمة)، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول التقرير المرفق بخصوص " تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق " تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع "تقرير الحوكمة" أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الخصوص.

الإستنتاج

بناء على إجراءات التأكيد المحدود المبينة بهذا التقرير، لم يرد إلى علمنا ما يستدعي الاعتقاد بأن التقرير المرفق " تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة "، لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2019.

لفت إنتباه

حالة عدم إمتثال مكتشفة من قبل الإدارة

نلفت الإنتباه إلى الأمرالموضح في "تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة" كما تم عرضه في الصفحات من 58 إلى 59 من تقرير الحوكمة، الذي يشير إلى حالة عدم الإمتثال مع قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام. إن رأينا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

محمد المعتز
سجل مراقبي الحسابات رقم 281
الدوحة، دولة قطر
16 فبراير 2020

3 – تقرير التأكيد المستقل